الأربعاء 28 حزيران 2023
العدد 4950 السنة السابعة عشرة
Mercredi 28 Juin 2023 nº 4950 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رحيل

عبدالله الحمصي
غياب أسعد

16

800 مليار ليرة تكفي فقط رواتب 18 شهراً

بلديّة بيروت إلى الإفلاس

[2]

عمال السعودية
العيش في جحيم «الكفالة»

[8 ـ 9]

(أ ف ب)

04
تقرير
التعدّي على الملك العام
الحق على البحر!

04
تقرير
مؤسسات ذوي الاحتياجات
الرعاية لم تعد مجانية

10
اليونان
عقد اليمين الأوروبي يكتمل

11
روسيا

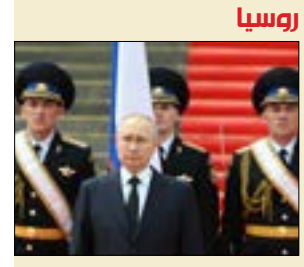

غموض حول مصير بريغوجين و«فاغنر»

14
سينما

أفلام العيد
كوميديا وأكشن وفانتازيا

قضية اليوم

بلديّة بيروت إلى الإفلاس

تقف بلديّة بيروت على شفير الإفلاس. موجوداتها في مصرف لبنان لا تتعدّى 800 مليار ليرة، بالكاد تكفي لتسديد رواتب الموظفين والكلفة التشغيليّة لمقرها لـ 18 شهراً

(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

بلدية العاصمة التي كانت أثرى البلديّات في لبنان، بمداخيلها وموجوداتها في مصرف لبنان، مُهدّدة بـ«إقفال أبوابها». في الغرف المغلقة، يتحدّث موظفون عن سوء أحوالهم. بعدما كانوا يتقاضون أجوراً أعلى من زملائهم في البلديات الأخرى، ويتمتّعون بمعاشات تقاعديّة شهريّة وتغطية صحيّة مدى الحياة لهم ولعائلاتهم، لا يتعدى راتب غالبيتهم اليوم الـ150 دولاراً بعد إقرار رفع الأجور، فيما التغطية الصحيّة غير مؤمّنة إلا بـ«حلاة الروح»، وباتصالات شخصية يقوم بها مسؤولون مع رجال أعمال لتغطية فواتير استشفائية للمرضى، خصوصاً تلك المترتّبة عن عمليّات جراحيّة. أما ما كان يُحسب إنجازاً لرئيس البلديّة السابق بلال حمد بإدخال الموظفين المتقاعدين في جداول الرواتب الشهريّة والتغطية الصحيّة، فقد تحوّل إلى عبء يُثقل كاهل صندوق البلديّة الذي يقترب من الإفلاس.

منذ بدء الأزمة، تعيش البلدية «كل يوم بيومه»؛ لا هي قادرة على مد يد العون لأبناء العاصمة من الفقراء ولا عاد في وسعها تنفيذ أي مشروع إنمائي. فعلياً، البلدية باقية بفعل «الأيادي البيضاء» لجمعيّات وشخصيّات تنفّذ مشاريع في العاصمة و«تصرف» على بعض مستلزمات مقر البلديّة (كالهبة التي قدّمها رجال أعمال لتركيب ألواح طاقة شمسيّة لمبنى البلدية قبل نحو 3 أشهر). فيما يقتصر دور رئيس المجلس والأعضاء على «الرعاية الرسمية» وقصّ شرائط الافتتاح، من دون أن تكون لهم لا ناقة ولا جمل في ما يحصل، اللهم إلا الالتزام بـ«رد الجميل» من «كيس» البلديّة بخدمات و«تمريقات».

«دوّامة» الرواتب السبعة

البلدية الأثرى التي استردّت من الحكومة سابقاً ملفّ جمع وكنس نفايات العاصمة لأنّها اشتبهت برائحة فساد تفوح من العقود، وقفت على أبواب السراي الحكومي أياماً لتُعيد الملف إلى الصندوق البلدي المستقل قبل نحو شهرين، وإلا كان عليها أن تُسدّد مستحقّات شركة «رامكو» (60 مليون دولار سنوياً على تسعيرة 15 ألف ليرة) لمدّة 4 أشهر قبل أن تُشهر إفلاسها رسمياً!

هكذا، مرّ «قطوع» النفايات بسلام،

> **موجودات البلدية 800 مليار ليرة تكفي فقط رواتب 18 شهراً للموظفين**

لكن البلديّة عادت و«علقت» في دوّامة رفع رواتب الموظفين إلى 7 رواتب بعدما أوقفت مفاعيل التغطية الصحيّة الشاملة التي كانت تُكلفها ملايين الدولارات، واستثنت منها العمليّات الطارئة. وبحسب معلومات «الأخبار»، يُقدّر عدد الموظفين الحاليين بنحو 1500 (نصفهم من المتعاقدين الذين يتمتّعون بتغطية صحيّة شاملة وبرواتب تُضاهي رواتب الموظفين الأصيلين)، و4 آلاف متقاعد يتلقّون رواتب وتغطية صحيّة شاملة مع عائلاتهم. وبالتالي، فإنّ رفع الأجور سيُكلّف صندوق البلديّة 450 مليار ليرة لتسديد هذه الرواتب، ناهيك عن الكلفة التشغيلية لمقر البلدية (كتأمين المازوت مثلاً)، فيما لم يتبقّ من موجودات المجلس البلدي في مصرف لبنان سوى 800 مليار ليرة، بعدما كانت تُقدّر سابقاً بأكثر من 600 مليون دولار.

وعليه، فإنّ تسيير الأعمال بالطريقة المُعتادة يعني حُكماً أن تُشهر البلدية إفلاسها في غضون سنة ونصف سنة في حال حصرت إنفاقها فقط بدفع الرواتب وتسديد النفقات الأساسيّة لمقرّها، من دون أن تقوم بأي مشروع، خصوصاً أنّ حصّتها من عائدات الصندوق البلدي المستقل الذي تقوم الحكومة بـ«تنقيطه» عليها لم تعد «محرزة».

لا مداخيل

في المقابل، لا تزال مداخيل البلديّة على «دولار الـ1500»، في ظل افتقادها إلى فريق جباية خاص وعدم جدولة المباني بحسب ترتيب المناطق، وتخلّف الكثير من القاطنين، وبينهم أصحاب فنادق «5 نجوم» في العاصمة، عن تسديد الضرائب، إضافة إلى «حيل» يقوم بها هؤلاء لخفض تخمينات القيمة التجارية، ناهيك عن امتناع كثيرين عن التصريح للبلدية تُفيد بسكنهم في المباني المنشأة حديثاً، وافتقاد البلدية للمداخيل التي كانت تجنيها من رخص البناء.

في بحثه عن مصادر دخل، استحصل محافظ بيروت القاضي مروان عبّود أخيراً على رأي استشاري من ديوان المحاسبة بإمكانية رفع القيم التأجيريّة لشقق العاصمة «بما يتناسب مع الأوضاع الحالية وحفاظاً على تسيير المرفق العام». فيما تُحضّر دائرة الهندسة دفاتر شروط بكل مواقف السيارات التابعة للبلدية للتحضير لمزايدات لتأجيرها بدل تلزيمها إلى محظيين بطريقة غير قانونية كما حصل في عهد المحافظ السابق زياد شبيب. فيما تعمل دائرة الأملاك على مسح شامل لأملاك البلديّة، إذ إن لا «داتا» للبلدية عن أملاكها منذ عشرات السنوات، إضافة إلى عدم قيام المسؤولين السابقين بتسجيل عقارات تمّ شراؤها خلال العهود السابقة، ناهيك عن مئات الأملاك المُحتلة والمستثمرة من دون أن تكون مداخيلها لصالح البلدية.

كما «تُصارع» البلدية للاستحصال على فوائد أرباحها من أسهمها من شركة «سوليدير» التي تُريد الأخيرة تسديدها على «الـ1500»!

يُدرك عبّود أنّه يُسابق الزمن و«يُقامر» بالوقت لتأمين الموارد قبل إفلاس البلدية فعلياً بعدما ورث جهازاً «متخماً» بالموظفين ويغشعش فيه الفساد. وهو بدأ أخيراً عمليّة ترشيد للإنفاق إلى حد «الخناق»، لكنه يصطدم بعدم وجود جهوزيّة إداريّة وعدم إمكانيته الطلب من الموظفين زيادة جهودهم في ظل تآكل رواتبهم. رغم ذلك، يستنفر عبود موظفيه لزيادة المداخيل ووقف استنزاف أموال البلديّة، ويرفض في حديثه لـ«الأخبار» الإجابة عن سؤال عمّا سيحصل في حال عدم نجاح خطّته بالقول: «في أمل، وستؤمّن هذه الموارد»، مشدداً على «أنني لن أسمح بإعلان البلدية إفلاسها».

أموال البلدية في حسابات خاصة؟

منذ سنوات، يتردّد في أروقة البلديّة كلام عن وجود حسابات خاصة تغذيها أموال التقديمات الاجتماعيّة باسم اثنين من الموظفين المعتمدين لقبض المساعدات المرضيّة للموظفين والأُجراء السابقين، هما يوحنا أنطون وغسّان نُهرا، بذريعة القفز عن البيروقراطيّة الإداريّة والتسريع في إنجاز المعاملات، خصوصاً أنّ «أمين الصندوق المركزي في بلدية بيروت لا يستطيع تغذية صندوقنا بالمبالغ المطلوبة كوْنه يؤمّن المعاشات التقاعديّة شهرياً للمتقاعدين»، وفق ما ورد في كتاب الطلب الذي قدّمه نهرا وأنطون ووافق عليه محافظ بيروت.

هذا الحساب ليس جديداً، ويعود تاريخه إلى زمن المحافظ السابق زياد شبيب الذي ضرب بالقوانين عرض الحائط غير آبهٍ بقانون المُحاسبة العموميّة وتحديداً المادة 2 التي تنص على أنّ «الأموال العموميّة هي أموال الدولة والبلديّات، والمؤسسات العامة التابعة للدولة أو البلديات، وأموال سائر الأشخاص المعنويين ذوي الصفة العموميّة». إضافة إلى المادة 243 التي «تحظر على الإدارات العامة والبلديات والمؤسسات العامة والأشخاص المعنويين المذكورين في المادة الثانية من هذا القانون فتح حسابات في المصارف الخاصة أو فتح حساب خاص بها في مصرف لبنان».

شبيب أدار الأذن الطرشاء لكل الكتب التي وصلته من المصلحة الماليّة بمعارضتها للحسابات الخاصة التي لا يُمكن إنشاؤها من دون قرار صادر عن مجلس الوزراء، ولا إلى هيئة التفتيش البلدي التي عادت ورضخت لطلبه بسبب تبعيّتها الإداريّة للمحافظ. هذا الأمر ترك الكثير من التساؤلات حول استغلال المال العام للمنفعة الشخصية وتحديداً إلى «بيت سر» المُحافظ باعتبار أن نُهرا وأنطون كانا من المحسوبين عليه.

ومع ذلك، لم يتمكّن أي من المتابعين إثبات أي مُخالفة مع وجود سريّة مصرفيّة تحمي هذه الحسابات، إضافة إلى تبرير رسمي لمصير هذه الأموال في حال وفاة أي من الموظفين. بأنّ نهرا وأنطون سبق لهما أن وقّعا على وكالةٍ لدى الكاتب بالعدل تُفيد بأن هذه الحسابات ليست شخصيّة وإنّما تتضمّن أموالاً عموميّة تعود لبلديّة بيروت، فيما يشير بعض المسؤولين إلى أنّ هذا «الأمر لا يكفي مع عدم وجود أي ضوابط على كيفيّة استخدام هذا الحساب».

وما يزيد الشكوك أن هذه الحسابات تعدّت في الكثير من الأحيان الأموال المخصّصة للتقديمات الاجتماعية، بل تتشعّب بحسب بيان عن حركتها خلال السنوات الماضية حصلت عليه «الأخبار»، لتصل إلى زينة الأعياد ونفقات لزوم مكتب المحافظ السابق.

ورغم المخالفات القانونية الأساسيّة التي تشوب إنشاء هذه الحسابات، لم يغيّر تعيين المحافظ القاضي مروان عبود في واقع الأمر شيئاً، إذ أبقى الأخير على الحسابات، وأحجم عن «كب» الأموال فيها يَمنةً ويَسرةً وحصرها برواتب الموظفين المسؤولين إلى أنّ هذا «الأمر لا يكفي أجل الضرورات الطارئة. والمستغرب أنّ قلّة من المسؤولين في المجلس البلدي تعرف تفاصيل عن هذا الحساب الذي يطغى عليه عنصر السريّة!

يُدرك عبّود أنّ هذا الأمر غير قانوني، لكنه يشير إلى أنّه غير قادر على توقيفه في ظل رفض المصارف فتح حسابات جديدة، إضافة إلى حاجة البلدية إلى هذه الحسابات لتسديد رواتب المتقاعدين. بالنسبة إلى عبود، فإنّ الحسابات لا يُمكن أن تُشكل أي مزراب هدر أو فساد خصوصاً أنّ تدقيقاً مفصّلاً يشملها.

تقرير

حزب الله لتكريس الأعراف الجديدة في نصّ مكتوب

> لا يتعامل معارضو حزب الله معه حصراً بالانتخابات الرئاسية. بالنسبة إليهم، هناك محاولة للقفز فوق الحدث الرئاسي، لتثبيت أعراف ما قبل الدوحة وما بعدها، وإقامة معادلة جديدة، لا قدرة لأحد لديهم على رسم خريطة مواجهتها

هيام القصيفي

بات من المسلّم به أن القوى المسيحية، من معارضة وتيار وطني حر وشخصيات مستقلة، تتعامل مع حزب الله على قاعدة أنه لا يريد انتخابات لرئاسة الجمهورية، لا اليوم ولا غداً. ومن المسلّم به لديها كذلك، أن الحزب يتعاطى مع الانتخابات على أنها محطة عابرة نحو مرحلة جديدة، تنهي ثلاثة عقود من زمن تطبيق الطائف.

ثمة محاولة لفهم تمسّك الحزب بمساره الجديد، في توقيته وفي مندرجاته، رغم أن موقفه كفكرة سياسية ليس جديداً، وجرى التعبير عن الخوف منه أكثر من مرة، ولا يتعلق فقط برئاسة الجمهورية. فالحزب، منذ أن دخل الحياة السياسية خلال التسعينيات، عبر الانتخابات البلدية وعبر المجلس النيابي وتوسيع دائرة مشاركته في الحكومات ولاحقاً تكريسه الثلث المعطل فيها، مهّد الطريق إلى الحالة الراهنة. لكن التوقيت الحالي يترك مجالاً رحباً للأسئلة حول وضع الحزب الذي يراهن على عامل الوقت، وعلى إمكان تحويله ما كرّسه خلال السنوات الأخيرة من أعراف، في نص جديد ومكتوب، استباقاً لأي تطورات أو ترتيبات إقليمية. وهذا كلام يتردد منذ مدة في هذه الأوساط، لكنه اليوم يأخذ بعداً أكثر جدية في قدرة الحزب وإمكاناته للانتقال إلى ترجمة عملية لهذا المنحى.

في عام 2018، طالب حزب الله بوزارة التخطيط. حينها، عُدّت هذه المطالبة بأنها محاولة لتطويق رئاسة الحكومة والسعي إلى السيطرة ليس على مجلس الإنماء والإعمار التابع لها مع ما يحمله من سلطات فحسب، إنما على المجالس والصناديق والمؤسسات والإدارات العامة والهيئات الرقابية التي تتبع رئاسة الحكومة. سحبت التطورات اللاحقة، مع كل ما مرّ به لبنان، هذا الموضوع من التداول. لكن حزب الله الذي أمسك بوزارة المال تحت غطاء الثنائي الشيعي، وحتى قبل انسحاب الرئيس سعد الحريري من الحياة السياسية، والمسار الذي رست عليه حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وانفراط عقد القوى السنية، بات له كلمة دالة على الواقع السني في مفاصل أساسية. وساهم انسحاب الدور السعودي من لبنان في تعزيز هذا المشهد الذي تبلور أخيراً في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية.

إذا كانت القوى المسيحية اليوم تعمل على فهم ما يريده حزب الله واستخلاص الاحتمالات التي قد يذهب إليها، فلأنها تعتبر أن النواب المسيحيين والموارنة يشكلون الأكثرية في مواجهة حزب الله، وخارج المجلس النيابي. لكنها تعترف ضمناً أن تشرذمها وما سبقه من نزاع على السلطة خلال السنوات الست الماضية، لا يسمحان لها بوضع استراتيجية دفاعية مضادة. فما اصطُلح على تسميته تقاطعاً رئاسياً، لا يملك العدة الكافية للانتقال إلى مشروع متكامل في مواجهة ما تعتبره هذه القوى رغبة حزب الله في الإمساك بقرار إدارة الحكم. فالتيار الوطني الذي يذهب في مفاصل أساسية لمقارعة غلاة الداعين إلى الفيدرالية أو اللامركزية الإدارية والمالية (تحديداً) الموسّعة، يحاول في الوقت نفسه إبقاء خطوط الاتصال مع الحزب قائمة لأسباب يرى فيها ضرورة من أجل بناء مرحلة جديدة من الثقة بينهما. في حين أن حرّبَي القوات اللبنانية والكتائب يذهبان في اتجاه أكثر تشدداً نحو خيارات جذرية في معارضة إمساك حزب الله بمفاصل الحكم، من دون أن يملكا كذلك أدوات عملانية للسير بأكثر مما وصلت إليه الأمور في وقف اندفاعة الحزب نحو تثبيت مرشحه الرئاسي.

عملياً، ينحصر توافق المعارضة والتيار على تشخيص أزمة النظام الذي يحاول حزب الله تكريسها، ورغبته في الانتقال من مرحلة

> **يتعاطى الحزب مع الانتخابات على أنها محطة عابرة نحو مرحلة جديدة**

إلى أخرى، والقفز فوق المسلّمات الماضية. لكن هذه القوى ليست في وضع يسمح لها بتكرار ما جرى عام 2000، وما قامت به قرنة شهوان حينها برعاية البطريرك نصرالله صفير، وسمح بما لم يكن متوقعاً إزاء الوجود السوري. أهمية ما جرى حينها أن المجال تُرك رحباً لنقاش جدي في الأفكار، وفي وضع أسس المواجهة في شكل متكامل، من دون أهداف سياسية أو طائفية مباشرة، ومن دون طغيان فريق على آخر. وهنا تكمن ثغرة الفريق المعارض حالياً والتيار وكل الدوائر التي تعتبر نفسها معارضة لمشروع حزب الله، لأن لكل منهم حساباته السياسية الخاصة ومشروعه المختلف عن الآخر. ناهيك عن غياب كلي لفكرة النقاش السياسي كما اعتادت عليه المحافل المارونية السياسية، بما في ذلك مراكزها الدينية. وهذا وحده كافٍ لتبيان عجز هذه القوى عن مقارعة حقيقية لحزب الله. فما حصل حتى الآن عُدّ تطوراً جدياً في مسار الطرفين نحو تثبيت أحقية رفض القوى المسيحية أمام الدول المعنية، فرض رئيس للجمهورية عليها. لكنّ القضية، باعتراف هذه القوى، لم تعد تنحصر برئاسة الجمهورية، بل إن تصرف حزب الله يحمل مؤشرات خطرة إلى مستقبل لبنان والمكوّنات السياسية والطائفية فيه. إلا أن ترجمة هذه المخاوف لا تزال محصورة في تكرار شعارات سياسية، أو تقف على أبواب التهليل بأن قطوع جلسة الانتخاب مرّ على خير، كي لا ينكسر موسم الصيف واحتفالاته من كفرشيما إلى المدفون. وبذلك سيمر صيف القوى المعارضة على خير في انتظار قطوع آخر.

(هيثم الموسوي)

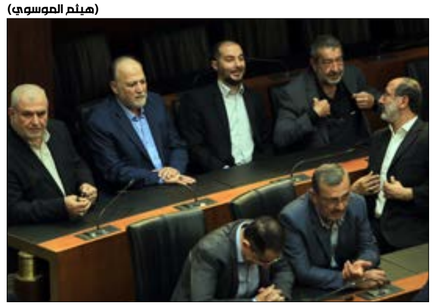

علم وخبر

لودريان: هذه مواقف أطراف «اللقاء الخماسي»

نقل زوار قصر الصنوبر عن المبعوث الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان، أن مواقف دول اللقاء الخماسي من الملف الرئاسي لا تزال متضاربة، وأن هناك تفاهماً واضحاً وشبه علني بين مصر وقطر حول دعم قائد الجيش العماد جوزيف عون، وإن الولايات المتحدة ليست بعيدة عن هذا الخيار، وإن كانت لا تلزم نفسها بموقف علني. أما في ما يتعلق بالسعودية، فقد نُقل عن لودريان أن الرياض لا تزال على قرارها بالوقوف على الحياد، رغم أن بعض المسؤولين عن ملف لبنان في المملكة لا يغضّلون السير بالمرشح سليمان فرنجية. وشدد لودريان على أنه ينبغي للبنانيين أن يدركوا أن السعودية لا تبدي اهتماماً كبيراً بالانتخابات، مشيراً إلى أن كل النقاشات الفرنسية - السعودية حول لبنان كانت تحصل بمبادرة من باريس. وأكد أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان كان مختصراً جداً في تعليقاته على كلام الرئيس إيمانويل ماكرون حول لبنان وكرّر أكثر من مرة أن بلاده غير معنيّة إلا بالنتائج، وأنه لن يتراجع عن التنسيق القائم مع فرنسا.

السعودية سمّت الخير ممثلاً لـ«الاعتدال»

كشفت زيارة الموفد الفرنسي جان إيف لودريان للبنان مشكلة داخل بعض الكتل النيابية. فقد كان لافتاً توجيه السفارة الفرنسية دعوة إلى النائب أحمد الخير للقاء لودريان وحيداً، لكن بصفته ممثلاً لكتلة الاعتدال الوطني التي تضم النواب وليد البعريني ومحمد سليمان وسجيع عطية وعبد العزيز الصمد وأحمد رستم. ولدى استفسار بعض أعضاء الكتلة عن خلفية هذا الموقف، سمعوا كلاماً فرنسياً بأن السفارة السعودية في بيروت هي من قرر أن يقتصر تمثيلهم على الخير، انطلاقاً من أن السفارة تعرف أن هناك تباينات في مواقف النواب حول الترشيحات القائمة، وأن معظم أعضاء اللائحة يميلون للتصويت لمصلحة المرشح سليمان فرنجية.

من يهدّد بقطع الكهرباء؟

تبيّن أن في وزارة المالية ومصرف لبنان من يعيق تنفيذ الاتفاق المبرم بين المصرف المركزي ووزارة الطاقة لتحويل الأموال التي تجبيها مؤسسة كهرباء لبنان من المشتركين بالليرة إلى الدولار الأميركي. ولفت مطّلعون إلى أنه لم تُسجّل أي عملية تحويل من الليرة إلى الدولار حتى الآن رغم أن مؤسسة كهرباء لبنان جبت مبالغ كبيرة بالليرة في الأشهر الأربعة الماضية، ورغم تعهدات وزارة المالية بتغطية الفروقات في عمليات التحويل. علماً أن التأخير الحاصل قد يؤدي إلى إعلان المؤسسة عجزها عن استيراد الكميات المطلوبة لتشغيل معامل إنتاج الطاقة لأربع ساعات يومياً.

تقرير

التعدّي على الملك العام: الحقّ على البحر!

رلى إبراهيم

فقط في لبنان، يُبرّأ المتعدّي على الأملاك البحرية العامة ويُجرّم البحر! فقد خلص اجتماع لجنة البيئة النيابية، أول من أمس، الى أن البحر في كل من منطقتي الدامور والناقورة «يتقدّم ويقضم الشاطئ»! بهذه العبارة برّر النائب القواتي غياث يزبك الذي يرأس اللجنة عمليات ردم البحر هناك، ملخّصاً ما حصل من نقاشات في الاجتماع بينه وبين زملائه الحاضرين (النواب أمين شري، عناية عز الدين، غسان عطاالله، قاسم هاشم، ملحم الحجيري، نزيه متى وإيهاب حمادة) ووزيري الأشغال العامة والبيئة علي حمية وناصر ياسين.

> خلصت لجنة البيئة النيابية إلى أن البحر في الدامور والناقورة يتعدّى على الشاطئ

وأشار يزبك إلى أنه «ليس هناك تواطؤ من قبل الوزارات المعنية وليست هناك مخالفات بالمفهوم القاطع لكلمة مخالفة»، من دون أن يشرح ما هو المفهوم القاطع لكلمة مخالفة إن لم يكن ردم البحر وتغيير معالم الشاطئ وتلويث المياه وتشويه الطبيعة تُشكّل مخالفة قاطعة.

فصاحب العقارات الستة في منطقة الدامور العقارية (1814- 1818- 1824- 832- 1826- 1828) ناظم أحمد استحصل على رخصة من وزير الأشغال والنقل علي حمية للقيام «بأعمال استرداد وإعادة ردم العقارات المغمورة بمياه البحر مستنداً إلى تقرير فني مرفق بخرائط وموافقة من رئيس بلدية الدامور بتاريخ 2022/6/27). ثمة عدة أسئلة جوهرية هنا تتعلق بما يفترض أن يكون أمراً بديهياً، وهو التدقيق في التقرير الفني وفي أصل الملكية، إذ يُمكن على هذا المنوال لأي كان تزوير تقرير وتقديمه إلى الوزارة للحصول على رخصة لردم البحر تحت ذريعة أن البحر يأكل العقارات الخاصة، فضلاً عن أن القانون يفرض الحصول على دراسة أثر بيئي من وزارة البيئة قبل الشروع في عملية مماثلة. وهو ما لم يحصل واستدعى طلب وزير البيئة من وزير الأشغال احترام أحكام المرسوم الرقم 8633 الصادر بتاريخ 2012/8/7 عن أصول تقييم الأثر البيئي»، بينما واجب الوزير أن يكون حريصاً على الملك العام أولاً لا على من يدعي أن البحر ملكه، عبر القول غداة اجتماع لجنة البيئة إن «المياه بفعل العوامل غمرت جزئياً بعض العقارات»، من دون الأخذ في الاعتبار أن الطبيعة ترمّم نفسها، والمرجّح أن البحر استعاد ما هو حقه ممن عمد إلى تخريبه لا العكس. وحتى إن صحّ ادعاء تعدّي البحر على الأراضي وهو ادّعاء مثير للسخرية، فإن القانون 1925/144 يحدد كل ما تشمله الأملاك العمومية ومن ضمنها «شاطئ البحر حتى أبعد مسافة يصل إليها الموج في الشتاء وشطوط الرمل والحصى». وبالتالي، عندما يطغى الموج على أي مساحة، تُعتبر تلقائياً ملكاً عاماً ويتيح القانون استملاكها في حال أثبت أي كان حقوق ملكيته عليها عبر منحه تعويضاً عادلاً. والعدالة هنا تتحقق جراء دفع تعويض للمالك مساوٍ تماماً لرسم الإشغال المحدد من وزارة الأشغال وهو عبارة عن 40 دولاراً للمتر المربع في منطقة الدامور. فالأرض المُتعدّى عليها هناك تتضمن سكة حديد تفرض التراجع عنها 6 أمتار و20 متراً عن البحر، ما يجعل العقارات غير صالحة للاستثمار ويخفّض من قيمتها.

(علي حشيشو)

من الدامور إلى الناقورة حيث تعدّى البحر أيضاً على العقار الرقم 93/ اسكندرون وغمره بالمياه فطلب صاحبه نور الخوري رخصة من وزارة الأشغال لاسترداده عن طريق الردم. الغريب أن الرخصة التي تسمح لخوري بردم البحر بالصخور وبلوكات الباطون، تطلب منه من جهة أخرى المحافظة على البيئة البحرية والشاطئ! علماً أن الناقورة مصنّفة موقعاً طبيعياً، ما يعني أنه من غير المسموح المسّ بأي صخرة في تلك المنطقة لعدم ضرب موقعها وطبيعتها والتنوع البيولوجي. وبحسب صور الأقمار الاصطناعية، يظهر بوضوح أن البحر في الناقورة لم «يتقدّم ويقضم الشاطئ»، بل الشاطئ هو الذي تمدّد عن طريق ردم البحر، وكان يفترض بمانح الرخصة في وزارة الأشغال التحقق من التراخيص والخرائط قبل الشروع في تدمير البيئة البحرية.

وزير الأشغال العامة استدرك الخطأ وأصدر قراراً موازياً بوقف الأعمال في الدامور والناقورة وسحب التراخيص من أصحابها، إلا أن هذا الاستدراك جاء متأخراً، فالبحر قد جرى ردمه وتم اقتطاع امتداد الشاطئ والإطاحة بكل القوانين، والأهم أن المرتكب حقّق هدفه ومُنح أسباباً تبريرية. فالخطير في الموضوع هو أن تنعقد لجنة البيئة النيابية لرفع المسؤوليات عن الوزارات المعنية وتتبنى نظرية المتعدّين بأن البحر «أكل» أرضهم. ما كان ينقص الحاضرين سوى إعلان سوق البحر إلى المحكمة.

تقرير

المحكمة الشرعيّة السنيّة: «حفلة شكاوى» بين القضاة

> أفضت تداعيات الإخبار المقدّم ضد مجلس أمناء وقف البر والإحسان إلى زعزعة الهدوء الذي كان يُخيّم على المحكمة الشرعيّة السنية، بعد سلسلة شكاوى تم التقدّم بها خلال اليومين الماضيين بين القضاة الشرعيين

لينا فخر الدين

لا تزال أزمة وقف البر والإحسان تتوالى فصولاً، والصراع يشتد حماوةً باستخدام الترغيب والترهيب لثني المعترضين الذين قدّموا إخباراً أمام المحكمة الشرعية قبل أشهر، ضد مجلس أمناء الجمعية، مطالبين بالتدقيق في عمل المجلس ومشكّكين في ذمّته المالية، وتمكّنوا من انتزاع قرار من المحكمة بتعيين حارس قضائي على الجمعية، قبل أن تبطل محكمة الاستئناف العليا في المحاكم الشرعيّة قرار القاضي الشرعي في بيروت الشيخ وائل شباروّ.

تداعيات هذه القضية والضغوط السياسية تكاد «تخلخل» أساسات المحكمة الشرعيّة السنيّة بعد شكاوى تقدّم بها معنيون إلى التفتيش القضائي تشي بأن «الهرطقات القانونيّة» التي طاولت هذا الملف ليست كلاماً في الهواء، وأن التدخّلات السياسيّة وخصوصاً للرئيس فؤاد السنيورة فعلت فعلها لترجيح كفّة مجلس الأمناء ضد خصومه. ويؤكد مطّلعون أنّ اتصالات السنيورة لم تتوقّف مع القضاة المعنيين ومحامين يدعمون الناشطين لـ«لفلفة» القضيّة، خصوصاً أنّ هؤلاء يؤكدون أنّ التدقيق المالي في ملفات الوقف يُمكن أن يفتح ملفّات أخرى مرتبطة بها.

وعلمت «الأخبار» أن القاضي الشيخ خلدون عريمط دخل على خط الوساطات، ورتّب لقاء مطوّلاً بين رئيس المحكمة الشرعيّة السنيّة (يرأس أيضاً محكمة الاستئناف) الشيخ محمّد عسّاف ورئيس جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية أحمد هاشميّة (داعم للناشطين الذين تقدّموا بالإخبار ضد مجلس الأمناء). وكان يُفترض بجلسة «تطييب الخواطر» أن تُعيد الأمور إلى نصابها، بعدما وعد عسّاف بمنع التدخّلات السياسية في عمل القضاء الشرعي على أن يتقدّم الناشطون بإخبار جديد إلى الغرفة الناظرة في قضايا

> عسّاف التقى هاشميّة واقرّ بحدوث تجاوزات وانقلب على الاتفاق!

الوقف برئاسة القاضي الشيخ محمّد الجوزو (بعدما تم تبديل اختصاصات الغرف لكف يد شباروّ). والّلافت أن عسّاف، بحسب المصادر، أقرّ خلال الجلسة بأنّ «هناك ارتكابات يبدو أنّها حصلت من قبل مجلس الأمناء»!

رغم ذلك، لم تفض الجلسة إلى أي نتيجة، إذ لم يتمكّن عسّاف من «غسل يديه» من المستشار القاضي عبد الرحمن الحلو الذي نصّ قرار الحكم واقتحم مكتب شباروّ لسحب أوراق الملف من دون علم الأخير بعدما وجّه إليه سيلاً من التهديدات والشتائم. أكثر من ذلك، قلب عساف الطاولة، بعدما تقدّم أمس بشكوى إلى هيئة التفتيش القضائية ضد القاضي الشرعي في بيروت الشيخ عبد العزيز الشافعي على خلفيّة قيام الأخير بـ«الاستهزاء بمقامه» في منشور على مجموعة قانونيّة على «واتساب» تحدّث فيه عن مغالطات شابت قرار محكمة الاستئناف العليا. علماً أنّ مطّلعين على الشكوى لفتوا إلى أن عسّاف حرّف الواقعة وبرّر عدم تسليمه الحكم محكمة الاستئناف إلى المحامي محمد خير الكردي بأنّ الأخير تقدّم بإخبار، علماً أن الدعوى رجائيّة. ويتردّد في أروقة المحكمة أن رئيس المحكمة الشرعيّة في صدد التحضير لشكوى ضدّ قاضٍ شرعي ثانٍ على خلفيّة قرار البر والإحسان، وعن إمكانية تقديم شكاوى إلى نقابة المحامين بحقّ أي محامٍ يبدي رأيه في القرار.

كذلك علمت «الأخبار» أنّ شباروّ تقدّم منذ أيّام بشكوى ضد أعضاء المحكمة العليا، أي عسّاف والحلو والقاضي غالب الأيوبي، على خلفيّة قيامهم ضمن الحكم بـ«التهجّم الشخصي عليه والتجريح والاستهزاء به». ويقول مطّلعون إنّ نافذين داخل المحكمة دخلوا على الخط لإقناع شباروّ بالتراجع عن الشكوى مقابل طي صفحة الحكم الذي أصدره وتعيينه في موقع آخر.

في المقابل، ينوي القاضيان الذين تقدّموا بالإخبار فتح جميع «الجبهات» رداً على عمليات تطويقهم، إذ يفترض أن يتقدّموا بدعوى إلى محكمة التمييز العامة المالية وإلى وزارة التربية على خلفية اتهامهم عضوين من مجلس أمناء الوقف بعدم استحصالهما على شهاداتيهما بالطرق اللازمة.

تعليقات قانونية للشافعي

نشر القاضي الشرعي الشيخ عبد العزيز الشافعي تعليقات قانونيّة «مع عدم النشر»، تضمّنت أكثر من 40 ملاحظة قانونيّة على القرار الصادر عن محكمة الاستئناف العليا «حرصاً على المحكمة الشرعية»، ومنها أن «الحكم تضمّن تحقيراً وشتائم واتهامات بحق قاضي البداية (شباروّ) في مشهدية منفّرة غير معهودة في محاكمنا الشرعيّة». ولفت الشافعي إلى أنه «في الصفحة الأولى من الحكم جاء أن الجهة المطعون ضدّها هي محكمة بيروت الشرعية، وهذا من أغرب ما ورد في الحكم إذ كيف يكون القاضي هو الحكم»، مشدّداً على أنّ «الحكم لم يشر إلى المواد القانونية التي أسند إليها النائب العام حقه بتقديم الطعن بهذا الشكل»، مشيراً إلى أن «لا صحة لما زعمه حكم المحكمة العليا من أن القاضي قام بفصل الملف نهائياً، فهو لم يتهم مجلس تولية الوقف ولم يُحاسب أيّاً من أفراد المجلس، بل غاية ما تضمّنه القرار الرجائي هو تعيين ناظر (مراقب) للوقف، مما يدخل في سلطة القاضي الرقابيّة على الوقف. وتعليقاً على ما ورد في القرار بأنّه «من غير الجائز للقاضي البدائي إصدار حجّة شرعيّة بناءً على إخبار»، قال الشافعي: «هذا الكلام مرسل لا يقوم عليه دليل وليس له أي مستند قانوني، بل يخالفه منطوق المادة 382 من قانون تنظيم القضاء الشرعي التي نصّت على جواز تحرير التركة بوجود قاصر بين الورثة بناءً على إخبار، ومفهوم المادة 594 من قانون أصول المحاكمات المدنيّة».

تقرير

مؤسسات ذوي الاحتياجات: الرعاية لم تعد مجانية

بشقّ الأنفس، أنهت مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة عاماً مأزوماً، لتضع الأهالي، العام المقبل، أمام خيارين لا ثالث لهما: الإقفال أو تقاضي بدل مادي عن الرعاية والتأهيل

زينب حمود

تلعب وزارة الشؤون الاجتماعية «الكارت» الأخير لرفع موازنات المؤسسات التي تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة قبل توجّه الوزارة الخطوة (ب) بتوزّع الأعباء المادية بين الدولة ومؤسسات الرعاية والأهل، إذ شكّل وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور حجّار لجنة يُفترض أن تحدّد خلال شهر الكلفة الفعلية لرعاية المعوّق، على أن يُرفع تقريرها إلى وزارة المالية للموافقة، وهو ما لن يحصل على الأرجح، أو اللجوء إلى الخيار المرّ.

في اجتماعها الأوّل قبل أسبوع، ناقشت اللّجنة مع الوزارات المعنية وممثلين عن مؤسسات الرعاية الكلفة التي تلبّي الاحتياجات الفعليّة لذوي الاحتياجات الخاصة في مقابل الكلفة المعتمدة اليوم (40 ألف ليرة يومياً بعد مضاعفتها مرة واحدة بعد الأزمة). رئيسة مصلحة شؤون المعوّقين بالإنابة في الوزارة، هيام صقر، قالت إن الدراسة «تحتاج إلى نحو شهر لتجهز وتُحوّل إلى وزارة المالية. وإذا وُجد التمويل نحصل عليه بالعملة الوطنية وفق سعر صيرفة». وإلى الموافقة على صرف الموازنة، «نحتاج إلى إيجاد منافذ للأزمة المصرفية، إذ تحدّد المصارف سقفاً لسحب المؤسسات مستحقاتها، فإذا حوّلنا إليها ثمانية ملايين ليرة مثلاً تحصل على مليون ليرة فقط». بعيداً عن أنّ الموافقة على صرف الموازنة الجديدة لا تعني حصول المؤسسات عليها فعلاً، ماذا لو لم تأتِ الموافقة؟ تجيب صقر: «عندها نتوجّه إلى الخطة (ب)، ونضطر إلى تعديل العقد المبرم بيننا وبين المؤسسات، والذي يمنع بشكله الحالي تقاضي المال لقاء الرعاية والتأهيل من حاملي بطاقة المعوّق». وتوضح أن الخطة (ب) تقوم على تقاسم الأعباء المادية بين الدولة والمؤسسة والأهل. «نتّفق مع المالية على تحمّل جزء أكبر من التكاليف التي تُصرف اليوم، وتنفق المؤسسات على استمراريتها من مواردها المالية الخاصة، والباقي على عاتق الأهل».

رئيس الاتّحاد الوطني لشؤون المعوّقين مدير «مؤسسة الهادي للإعاقة السّمعية والبصرية» إسماعيل الزين قال إن الاجتماع «تطرّق إلى سيناريوهات يجب قوننتها في أقرب وقت بعد موافقة ديوان المحاسبة والمالية ومجلس الوزراء، والانطلاق بها سريعاً قبل انقضاء العطلة الصيفية»، مشيراً إلى أن الاجتماع الثاني للّجنة سيُعقد بعد عطلة عيد الأضحى. أمّا في ما يتعلق بمبادرة الدول المانحة، ولا سيّما الكويت وقطر، لدعم مؤسسات ذوي الإعاقة فقد «عُلّقت في انتظار الاستحقاق الرئاسي».

> ستكون الرسوم المترتبة على الأهالي واحدة تحددها الوزارة بعد دراسة الكلفة وليس المؤسسات

ولأنّ الحديث يدور حول مقترحات ومخططات من دون نتائج ملموسة، أنهت مؤسسات ذوي الإعاقة عامها بمصارحة الأهالي بعدم قدرتها على الاستمرار في ظلّ العجز المالي.

وعمد عدد منها إلى وضع رسوم للعام المقبل، من دون انتظار قرارات لجنة الشؤون، رابطة استمراريتها تحدّدها الوزارة بعد دراسة الكلفة وليس كل مؤسسة»، وفق صقر. وهذا يقطع الطريق أمام «تسليع» الرعاية والتأهيل. لكن، من سيسدّد عن الأهالي غير القادرين على الدفع؟ وهل ستسود الطبقية بين ذوي الاحتياجات الخاصة؟

يطرح الرّنين أفكاراً تتعلق بـ«حصول أهالي الأشخاص المعوّقين ممن يستفيدون من برنامج أمان للأسر الأشد فقراً على بدلات الرعاية من المنظمات الدولية». ويشير إلى أنّ «عددهم قليل في مؤسسة الهادي». في المقابل، هناك أهالٍ شركاء معنا نشيطون، يجمعون التبرعات، ويقدّمون الأفكار. أما اللاجئون الفلسطينيون في المؤسسة، فطلبنا من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تصحيح الرسوم التي تدفعها عنهم بما يتناسب مع الكلفة الفعلية».

وفي حال أبصرت خطة وزارة الشؤون الاجتماعية النور، «ستكون الرسوم المترتبة على الأهالي واحدة، تحددها الوزارة بعد دراسة الكلفة وليس كل مؤسسة»، وفق صقر. وهذا يقطع الطريق أمام «تسليع» الرعاية والتأهيل. لكن، من سيسدّد عن الأهالي غير القادرين على الدفع؟ وهل ستسود الطبقية بين ذوي الاحتياجات الخاصة؟

يطرح الرّنين أفكاراً تتعلق بـ«حصول أهالي الأشخاص المعوّقين ممن يستفيدون من برنامج أمان للأسر الأشد فقراً على بدلات الرعاية من المنظمات الدولية». ويشير إلى أنّ «عددهم قليل في مؤسسة الهادي». في المقابل، هناك أهالٍ شركاء معنا نشيطون، يجمعون التبرعات، ويقدّمون الأفكار. أما اللاجئون الفلسطينيون في المؤسسة، فطلبنا من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تصحيح الرسوم التي تدفعها عنهم بما يتناسب مع الكلفة الفعلية».

اخبار

استياء من تأخير افتتاح «سوق قصقص»

يسود استياء الأوساط البيروتيّة بسبب تأخّر افتتاح مشروع سوق الخضر في منطقة قصقص بعد أكثر من 10 سنوات على وعود المسؤولين لنقابة تجّار الخضر والفواكه بتشغيله. مردّ الاستياء قيام رئيس جمعيّة «بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشمية، أخيراً، بافتتاح سوقَي خضر في عكار وطرابلس، بتمويل من جمعية «إمكان» التي يرأسها هو، فيما لا يحتاج سوق بيروت للخضر الذي طُرحت فكرته منذ عام 2000، إلا إلى افتتاحه وتشغيله.

ويتهم مسؤولون في النقابة وزارة الداخلية والبلديات بالعرقلة، لافتين إلى أنّ أجواء اجتماعهم الأخير مع مدير مكتب وزير الداخلية، العميد المتقاعد محمد الشيخ، كان سلبياً. إذ اشترط الأخير قبل إنهاء الأوراق اللازمة أن تبلغ النقابة الوزارة سلفاً بأسماء التجّار الذين سيشغلون السوق سلفاً، علماً أنّ العقد موقّع بين النقابة وبلديّة بيروت، فيما «الداخلية» هي سلطة وصاية. ويعزو هؤلاء عرقلة الشيخ إلى خلافه القديم مع محافظ بيروت السابق زياد شبيب الذي قام بتنفيذ المشروع.

في المقابل، يتهم مسؤولون هاشمية بالاتفاق مع وزارة الداخلية على تأخير الافتتاح والتشغيل لكي تكون له اليد الطولى في افتتاحه أسوةً بسوقَي طرابلس وعكّار.

ملف خلدة أمام عقبة أخيرة

أطلقت المحكمة العسكرية أول من أمس سراح أحد الموقوفين من عرب خلدة في ملف أحداث خلدة، على أن تصدر محكمة التمييز العسكريّة أحكامها المخفّضة في الملف خلال الشهرين المقبلين. فيما لا يزال تأخّر عقد مصالحات عائلية بين عرب خلدة وأهالي الضحايا العقبة الوحيدة التي تعرقل إقفال هذا الملف تماماً.

سلطان الأطرش، أنطون سعادة، ميشال عفلق

عن تحقيق العلمانية في بلادنا

ريم منصور سلطان الأطرش *

حرية المعتقد تُناقِض الإكراه في الدين أو في الأيديولوجيا؛ ومساواة الحقوق تتنافى مع إعطاء قيمة مميّزة لأيّ عقيدة. فالسلطة مشتركة للجميع، وعليها اتّخاذ الحياد، أمام العقائد، مبدأ لها. تتطلّب مساواة الحقوق إجراءات عادلة باتّخاذ القرارات على المستويات القانونية، للتأكيد على حيادية الدولة. هذا تعريف أوّليّ للعلمانية. ويمكنها التحقّق في فضاء ديمقراطي.

نَصّ قانون العلمانية الفرنسي (1905)، على أن «الجمهورية تحمي حرية المعتقد، وتضمن الممارسة الحرّة للعبادات، بما فيها المصلحة العامة».

تتناول هذه الورقة مقاربة لمفهوم العلمانية، اللازمة لتحقيق المواطنة، عند سلطان الأطرش، وأنطون سعادة، وميشال عفلق، وإمكانية الاستفادة منه اليوم.

العلمانية عند القائد العام للثورة السورية الكبرى (1925-1937)

متمّماً لطرْحه في عصر النهضة العربية، رفع سلطان الأطرش شعار «الدين لله والوطن للجميع» لتلك الثورة، مؤكّداً على حياديّتها أمام الدين، ومعتبراً الناس سواسية، حقوقاً وواجبات، في «البلاد الشامية»: هذا جوهر المواطنة.

أول مَنْ أطلق شعار «الدين لله والوطن للجميع» المعلّم بطرس البستاني، في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ردّاً على مذابح 1860؛ وأطلق «فصل السياسة عن الرياسة»، أي «فصل السياسة عن السُّلطة الدينية»؛ فغاية الدولة دنيوية محضة.

كان ثمة وعي كبير لدى القيادة العامة للثورة، لحساسية المسألة الدينية في بلادنا، فتمّ رفع هذا الشعار لئلّا تُستَغَلّ المسألة الدينية ضدّ الثورة، وهذا ما حاولتْ فرنسا فعله. وأكّدت بيانات القيادة العامة حيادية الثورة تجاه السوريين بدياناتهم وطوائفهم كافة، ومفهوم المواطنة، بشكل لا لبس فيه. يقول الأطرش في إحدى رسائله إلى شقيقه زيد، نائب القائد العام: «حافظوا على المسيحيين، وإيّاكم أن تجعلوا أحداً يأتيهم بسوء. أمّنوهم على أنفسهم وحياتهم وأموالهم وامنعوا التعدّيات عنهم، لأنّنا كلّنا أبناء وطن واحد، وكلّنا عرب سوريون على حدّ سواء».

في القسم الأول لهذا الشعار (الدين لله)، حيادية الثورة واضحة على الصعيد الديني، وهي ضمان لعدم التحيّز: فقد احترمت الأديان وأقصت التعصّب. فيستطيع الإنسان التماهي في الوطن، ليجد نفسه متساوياً مع الآخرين مهما تكن معتقداته الروحية؛ فيتحقّق القسم الثاني، (الوطن للجميع). يهدف الشعار إلى التصدّي بالمقاومة الشريفة لتقسيم بلادنا الشامية إلى دويلات على أساس طائفي ومذهبي، فرضتْه فرنسا «العلمانية»؛ فجاءت الثورة لتقف بوجه ذلك، بشعارها وبهدفها: وحدة البلاد السورية، ساحلها وداخلها والاستقلال التام.

في عام 1954، اختار الرئيس هاشم الأتاسي السيد فارس الخوري رئيساً لمجلس الوزراء. جاء بعض الوطنيين لسؤال سلطان عن رأيه، فلمح منهم الاستهجان، فسألهم: «هل سيحكمنا الخوري والأتاسي بالإنجيل أم بالقرآن أم بالدستور؟»، فأجابوه: «بالدستور»! فقال: «وهو المطلوب. فما هُمْنا من معتقديْهما إذاً».

العلمانية عند مؤسّس الحزب السوري القومي الاجتماعي

قارَبَ أنطون سعادة العلمانية بوضوح وأعطاها التعريف المصطلَح عليه، واعتبرها أهم قضية في حياة الأمة:

«... أهمّ القضايا الاجتماعية - السياسية للأمّة، نعني قضية فصل الدين عن الدولة وجمع صفوف الشعب في مبدأ القومية الصحيحة، ومنع توليد الأحقاد الدينية بإضرام نار عداوة الأديان...». فالحروب ذات الصبغة الدينية والطائفية، رغم أن أهدافها معروفة وكذلك المحرّض عليها، إلا أنها لم تكن لتقع في بلادنا لولا تدخّل الدين في الحياة السياسية لتحريض الناس!

- «المبدأ الأول من القسم الإصلاحي يقول: فصل الدين عن الدولة».

- «المبدأ الثاني يقول: منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين».

وقد بيّنّا لنا سعادة الطريق العملية لتطبيق العلمانية، التي غايتها تحقيق المواطنة: «إنّ الأحوال القومية المدنية والحقوق العامة لا يمكن أن تستقيم حيث القضاء متعدّد أو

> **أقرّت الجمعية التاسيسية، للأسف، بأنّ «دين رئيس الدولة هو الإسلام»! وهذا لا يزال، في المادة الثالثة للدستور، شرطاً نافياً للمواطنة!**

> **ليكن الهدف بناء الدولة «الحيادية» أمام المعتقدات، ما سيفتح أبواب الأمل مجدّداً للجميع بحياة ترعى قيم الحق والخير والجمال**

متضارب ومقسّم على المذاهب الدينية، الأمر الذي يمنع وحدة الشرائع الضرورية لوحدة النظام. لا بُدّ، للدولة القومية الاجتماعية، من وحدة قضائية - وحدة شرعية. وهذه الوحدة، التي تجعل جميع أعضاء الدولة بحسّون بأنهم متساوون أمام القانون الواحد، هي أمر لا غنى عنه».

ونحن اليوم في بلادنا، لدينا قوانين أحوال شخصية خاصة بكل طائفة ومذهب، فكيف ستتحقّق المواطنة فيها بهذه الاختلافات القانونية؟

«كيف يمكن أن يكون الشعب واحداً مع أنّ فئة كذا لا يمكن أن تختلط مع فئة كذا أو كذا؟ أليس هذا إيثاراً للشعور بالفوارق في الأمة؟ وكيف تكون أمة واحدة وأعضاؤها يشعرون بالفوارق بين فئة وفئة، بين جماعة وجماعة أخرى؟ لا يمكن أن يوزع شيء بالتساوي على العموم، بل يقال لهذه الفئة كذا ولتلك الفئة كذا».

لقد فرّق سعادة بوضوح بين قضايا السماء والأرض: «النهضة القومية الاجتماعية تقول: إنّ قضايا السماء تُحَلّ في السماء. إنها قضايا بين الفرد والله، لا بين جماعة وجماعة، فلا فائدة من اقتتال جماعة وجماعة لأجل السماء ما دام الله هو الديّان الذي يقضي يوم الحشر، وما دام الناس قد أسلموا لله». وهو يلتقي بذلك تماماً مع الإمام عبد الرحمن الكواكبي في قوله: «دعونا ندبّر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الأخرى فقط»! وقد أكّد سعادة على أنّ الرسالة المسيحية والإسلامية هما رسالة واحدة للسوريين: «ليس من سوري إلا وهو مسلم لرب العالمين (...) فقد جَمَعنا الإسلام: منّا مَن أسلَمَ لله بالإنجيل، ومنّا مَن أسلَمَ لله بالقرآن، ومنّا مَن أسلَمَ لله بالحكمة». كما أكّد على العدالة الاجتماعية عبر اقتصاد منتج، أساسيّ لبناء دولة غير تابعة، يضمن المصلحة العامة ويمنع الرأسمالية الأنانية: «لذلك كان الإنتاج مقصداً رئيسياً من مقاصد التفكير في الدولة القومية. وعلى أساس الإنتاج فقط، يمكن النظر في إيجاد العدل الاجتماعي الحقوقي بين الذين يشتركون في الإنتاج»؛ «إن ثروة الأمة العامة يجب أن تخضع لمصلحة الأمة العامة وضبط الدولة القومية». كما أكّد على حرية الفكر وعلى أنّ الدولة الديموقراطية هي قومية حتماً، وهي تمثّل مصلحة الشعب؛ كما أكّد على أهمية فصل السلطات الثلاث: «فتمثيل الشعب هو مبدأ ديموقراطي قومي (...). والوسيلة التي مكّنت المتّحد من تحقيق هذا المبدأ الجديد هي التمثيل السياسي الذي مكّن من الفصل بين السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية وترجيح كفّة السلطة التشريعية، لأنها تمثّل الشعب...».

العلمانية عند مؤسّس حزب البعث العربي

يُعطي ميشال عفلق للدين أهمية حياتية روحية، وينطلق منه إلى العلمانية، التي لا يذكرها بالاسم، لكنه يعطي معناها في مقولاته: حيادية الحزب أمام العقائد الدينية وتحقيق المواطنة في التأكيد على المساواة، حقوقاً وواجبات: «فقد كان مؤسس حزب البعث يعتبر أنّ «الدين تعبير صادق عن إنسانية الإنسان...»، فبيّن، هكذا، ما اصطلح على تسميته بالعلمانية المؤمنة، التي يقول عنها الكاتب سامر خير أحمد، بأنها تقوم على ثلاثة مبادئ: فهي فكرة من داخل الثقافة العربية الإسلامية؛ وتعني فصل رجال الدين عن الدولة؛ وتستهدف بناء دولة مدنية تقوم على القانون واحترام التعددية والاختلاف وحرية الفكر، ولا تسعى إلى أدلجة الدولة.

كتب عفلق: «نحن الجيل العربي الجديد... لا يفهمنا إلا المؤمنون، المؤمنون بالله. قد لا نُرى نصلّي مع المصلّين، أو نصوم مع الصائمين، ولكننا نؤمن بالله لأننا في حاجة ملحّة وفقر إليه يصيب، فعبؤنا ثقيل وطريقنا وعر وغايتنا بعيدة».

ابتعد معظم الحزبيين عن الديموقراطية، وهي لازمة وضرورية كفضاء للعلمانية وتفتّحها. فيما كان البعثيون الأوائل، في معظمهم، وبالأخص المدنيون منهم، علمانيين فكراً وممارسةً: فهموا بعمق دعوة عفلق إلى بناء «الجيل العربي الجديد» المؤمن، إنما الحيادي أمام العقائد الدينية والتنوّعات الإثنية في الدولة العربية العادلة والديموقراطية:

«فنحن عندما ننادي بالمساواة الاقتصادية وبتكافؤ الفرص، نعني أننا سلّمنا قضية البلاد لأصحابها الحقيقيين وهم أفراد الشعب. وهم في حقيقتهم شيء واحد لا فرق بين مسلم ومسيحي وعربي وكردي وبربري... إلخ».

كما فهم البعثيون الأوائل علاقة العروبة بالإسلام: فالعروبة هوية والإسلام، كثورة اجتماعية، روح لها. أوضح عفلق العلاقة بين العروبة والإسلام، قائلاً في «ذكرى الرسول العربي»: «هذه التجربة... هي استعداد دائم في الأمة العربية - إذا فَهِمَ الإسلام على حقيقته - لكي تهبّ في كل وقت تسيطر فيها المادة على الروح، والمظهر على الجوهر، فتنقسم على نفسها لتصل إلى الوحدة العليا والانسجام السليم، وهي تجربة لتقوية أخلاقها كلما لانت...».

كما كتب عن فَهْم المسيحيين من الجيل العربي الجديد للعروبة وعلاقتها بالإسلام: «وسوف يعرف المسيحيون العرب... أن الإسلام هو لهم ثقافة قومية يجب أن يتشبّعوا بها حتى يفهموها ويحبّوها...».

وأكّد على إنسانية العروبة باحترامها لحرية الفكر وللتنوّع الإثني في الوطن العربي، والاعتراف بحقوق الأقليات الثقافية بما يصون الأمن القومي في مواجهة أطماع الإمبريالية والصهيونية.

«لا أحد يمنع الأكراد من أن يتعلّموا لغتهم، شريطة أن يكونوا خاضعين لقوانين الدولة ولا يشكّلوا خطراً على الدولة... فالعروبة هي إنسانية ونحن نفهم من قوميتنا العربية بأنها الإنسانية الصحيحة وبأنها تقديس لقوميات الآخرين، فنقدّس هذا الشعور عند كل شعب آخر». «فأفراد الشعب من الأكراد ماذا يريدون وأيّ شيء يطمحون إليه أكثر من أن يعيشوا حياة كريمة سعيدة، وأن يكون لهم ما للجميع وعليهم ما على الجميع، باستثناء بعض الزعماء الذين لهم مصالح إقطاعية؟ أفراد الشعب هؤلاء لا يريدون أكثر ممّا يريده العرب أنفسهم».

بالنسبة إلى عفلق، الطائفية «تغلّب روابط سطحية تافهة على روابط أساسية عميقة»، فاعتبرها حالة طارئة.

هكذا تكون طبيعة العروبة غير إقصائية، فتتمحور حول المشروع النهضوي: الوحدة والمشاركة الديموقراطية الشعبية والاستقلال الوطني والتنمية والعدالة الاجتماعية والتجدّد الحضاري: «لا يمكن لثقافة العروبة إلا أن تكون ثقافة حوارية بعيدة عن ثقافة الإقصاء كما يؤمن العروبيون. لذلك لا مكان لأيّ نوع من التمييز ناهيك عن العنصرية».

في سورية، كانت الجمعية التأسيسية (1950) تناقش وضع دستور جديد، فقامت تظاهرات للتيارات الدينية لفرض الإسلام ديناً على الدولة في الدستور. فأقرّت الجمعية التأسيسية، للأسف، بأنّ «دين رئيس الدولة هو الإسلام»! وهذا لا يزال، في المادة الثالثة للدستور، شرطاً نافياً للمواطنة!

إلا أنّ المؤتمر القومي الرابع لحزب البعث (1960) أقرّ بأنّ «أفضل سبيل لتوضيح فكرتنا القومية، هو شرح وإبراز مفهومها التقدمي العلماني... وسيكون نضالنا في هذه المرحلة مركّزاً حول تأكيد علمانية حركتنا ومضمونها الاشتراكي، لاستقطاب قاعدة شعبية لا طائفية».

السعي لتحقيق العلمانية في بلادنا

-علمنة التعليم العام: ترتكز العلمانية على ثلاث ضرورات؛ حرية المعتقد والمساواة بين الجميع والتطلّع للمصلحة العامة، مبرّراً وحيداً لوجود الدولة. وأهم وسيلة لذلك علمنة التعليم العام، بدءاً بالمدرسة العامة وصولاً إلى التعليم العالي العام. أمّا في المدرسة، فيتحقق ذلك بعدم خضوعها لسلطة الدين، كي تصبح بحق مدرسة الجميع: هي ليست ضد الدين، بل هي غير دينية، وبذلك فهي تنتمي إلى الفضاء العام، وتترك للحيّز الخاص فسحة واسعة للاهتمام بالخيار الروحي للفرد. أمّا التعليم فيجب أن يهتم ببناء القدرة على المحاكمة المتنوّرة والمتعقّلة للإنسان. كما يمكن للمدرسة وضع أسس لثقافة مشتركة، أهم اهتماماتها هما العقل والحقيقة. أمّا مناهجها، فيؤكّد على إعمال التفكير والنقد بحرية مسؤولة، ولا يهتم بالتلقين، ولا يؤكّد مطلقاً على دين معيّن. هذا الفصل بين الدين والتعليم، لا يعطي الحقّ لأيّ تحلّ أيديولوجيا أخرى محلّ الدين المفصول عن التعليم.

تحتاج علمنة المدرسة إلى تربية التلاميذ منذ الصغر، كما تحتاج الديموقراطية إلى تربيتهم منذ الصغر في البيت والمدرسة. يمكن للدولة، بالتعاون مع المجتمع المدني المؤمن بالعلمانية، تنظيم ندوات توعية في أماكن العمل والتجمّعات البشرية، إضافة إلى إلغاء تدريس مادة الديانة واستبدالها بتدريس مادة الأخلاق العامة. وهدف تلك الندوات إيضاح فكرة حيادية الدولة تجاه جميع المعتقدات، ومساواة الحقوق والواجبات، في جوّ من الحرية الفكرية وحرية ممارسة الشعائر الدينية، والتأكيد على أنّ «الحرية حق لكل مواطن ولا توجب الصدام الدامي».

-العلمانية والديموقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية: لا يمكن فصل العلمانية عن مفهومَي المواطنة والعدالة الاجتماعية؛ وواجب المؤمنين بها التركيز على أهمية الديموقراطية والحريات العامة، التي لا تستقيم العلمانية من دونها. فالمواطنون هم الذين سيعملون على دعم تحقيق المواطنة، عبر العلمانية، حين يستطيعون التعبير بحرّية عن آرائهم، في جوّ صحي من الديموقراطية. ولتكون الجاهزية الوطنية في أتمّ فاعلية، يجب أن تصون الدولة، بالقانون، كرامة المواطن بالعيش الكريم وبالعدالة الاجتماعية وبالتوزيع العادل للثروة، وإلا تتخلّى عن واجبها الاجتماعي تجاه مواطنيها، وخاصة الفئات الضعيفة اقتصادياً!

تتطلّب العلمانية أناساً ضمائرُهم متحرّرة، وتكون قادرة على سَنّ قوانين توحّدهم.

إنّ الأفقَ العلماني شعورٌ بالحرية وتصميمٌ على استخدامها جيداً! وعلى المرء أن يحترمَ حقّ الإيمان أو عدمَ الإيمان وحقّ التفكير ما دام ذلك يعبّر عن حقّ أساسي للفرد. كما أن فضاء العلمانية هو الديموقراطية، التي لا تتحقق فعلاً إلا بفصل تام وواضح بين السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية. وهذا غير محقّق، اليوم، في دساتيرنا.

- اقتراح على طريق العلمانية اليوم: بعدما أصاب اليأسُ الناسَ من الأحزاب القومية، نتيجةَ لسعيها للسلطة وتمسّكها بها، لم يعُدْ ثمة من أمل، في رأينا، إلا بعمل المجتمع المدني، بهدف السعي إلى حيادية الدولة وتحقيق المواطنة.

ونعتقد أنّ وضع برنامج وطني واضح، نابع من حاجات المجتمع وأولوياته، ومستوحى من علمانية سعادة، مفيد للإصلاح الدستوري والقانوني والسياسي والاقتصادي وللنهوض بالتعليم وتطوير مناهجه ودمقرطته. فيتنادى الموافقون للعمل وفقَه، ضمن تجمّع عابر للأحزاب والأيديولوجيات والأديان والطوائف والمذاهب، لتشكيل جبهة من المجتمع المدني، تمارس ضغطاً على السلطة لتحقيق حيادية الدولة والمواطنة والعدالة الاجتماعية. هدف التجمّع تشكيل رأي عام، يحوّل الأكثرية الصامتة إلى أكثرية ناطقة تعمل على:

* تطوير مناهج المدارس في التربية الوطنية، لإعداد جيل يحيا المواطنة، بتمارين صفّية ولاصفّية. والاهتمام بتدريس الفنون والأخلاق العامة ونهج الحوار والتدريب عليه وعلى التمثيل الديموقراطي، والاستغناء عن التعليم التلقيني.

* إعداد دراسات لتعديل الدساتير وإلغاء أيّ مواد تمييزية فيها، وتوحيد قوانين الأحوال الشخصية وتعديل قوانين الانتخاب، تحقيقاً للمواطنة، وإقرار القوانين الوضعية الموحّدة للمواطنين، وإقرار الزواج المدني الخياري.

* تطوير حال المرأة، فهو مَحَكّ اختبار درجة التحرر العام، فحيث ينتشر التعصّبُ الديني بالحقل السياسي، نجد تراجعاً لتحرّر المرأة. فدرجةُ انعتاق المرأة مقياسٌ للتحرّر العام. وأعلى درجات التحضّر المدينيّ تتوافق، حسب ابن خلدون، وبلوغ الصبغة الدينية أدنى درجاتها.

* اقتراحات عملية لمشاريعَ صغرى تُنجي المجتمع من العوَز:

* تشكيل لجنة «الحقيقة والمصالحة» للشفاء من ذكريات ماسي الحروب الأهلية.

* لإلغاء الأقليات والأكثريات، علينا التمعّن بمقولة الشهيد ناهض حتّر بأنّه «لم تكن هناك، عشية القرن العشرين، أقليات وأكثريات دينية أو مذهبية على مستوى المشرق، وإنما كان هنالك توازن في الأحجام الديموغرافية». والتمعّن بتأكيد د. صفية أنطون سعادة على أنّ: «لا علمنة إلا بوجدة سوراقيا»؛ «سوراقيا لا تستطيع أن تكون موجودة فعلياً إلا إذا كانت علمانية».

* وها هو منصور سلطان الأطرش، أحد مؤسّسي حزب البعث العربي، يكتب: «وقد تكون الظروف الموضوعية والواقعية مواتية لصبّ الجهود على قيام وحدة الهلال الخصيب أكثر منها على وادي النيل أو الجزيرة العربية مثلاً. وعلى كل الأحوال، ليس هنالك من ضير في تزامن العمل الوحدوي في إقليمين»؛ كما أنّ «وضع دستور للوطن العربي يقوم على الفيدرالية يستهدف، في المرحلة الأولى، وحدة الهلال الخصيب».

خاتمة

اليوم، يثير حالنا، في بلادنا، سؤال: هل ثمة إمكانية لتحقيق العلمانية؟ للأسف، لا نزال بعيدين. طالما أنّ الحريات العامة مفقودة، كذلك الفضاء الديموقراطي الضروري لإحلال العلمانية. لكنّ الناس المؤمنين بها، إنْ تجمّعوا وفق برنامج وطني، يمكنهم التحوّل إلى أغلبية ناطقة وضاغطة لتحقيقها، عاملين على تأكيد حيادية الدولة في الدستور والقوانين وفي المناهج التربوية الضامنة لفصل الدين عن السياسة، وتدريب النشء على تلك القيم الراعية للعلمانية: الحرية والديموقراطية والمساواة، حقوقاً وواجبات. وليكن الهدف، بناء الدولة «الحيادية» أمام المعتقدات، ما سيفتح أبواب الأمل مجدّداً للجميع بحياة ترعى قيم الحق والخير والجمال.

فالدول المُتَبَنّية للدين، بدساتيرها، قامعة للحريات، فيما وضع الحريات العامة، ومنها حرية المعتقد، أفضل في الدول غير المُتَبَنّية للدين أو لعقيدة أيديولوجية أو إلحادية؛ فنموذج الاحترام المتساوي للأديان من أفضل النماذج لضمان الحريات المدنية للمواطنين بشتّى عقائدهم.

إذاً، حسب سعادة، وحسب شعار الثورة السورية الكبرى، يمكن للعلمانية تجسيد الأمل بحياة أفضل، لتحقيق المواطنة. لكنّ علمانية عفلق تحتاج، من أجل فهمها، إلى نموّ روحيّ عميق؛ وهذا نادر بين الناس اليوم!

كتب نصر حامد أبو زيد: «الديموقراطية وحقوق الإنسان، تلك هي الغايات التي يجب أن نسعى إليها، ولا وصول إليها إلا من خلال علمانية حقيقية لا تنفي الآخر، ولا تحاكم الفكر».

المراجع:

- أبو زيد، نصر حامد، دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1999.

- الأطرش، ريم منصور سلطان:

● «اقتراحات لتعديلات في الدستور السوري»، على rimalattrache.com

● «لماذا هذا الموقع؟»، موقع «سلطان الأطرش» sultanalattrache.org

● المذكّرات الحقيقية لسلطان باشا الأطرش القائد العام للثورة السورية الكبرى؛ وثائق من أوراقه 1910-1989، خمسة أجزاء، بيروت، دار أبعاد، 2022.

- الأطرش، منصور سلطان، الإصلاح في سورية، تحقيق د. ريم منصور الأطرش، بيروت، دار الفرات، 2012.

- بطرس البستاني رائداً من رواد النهضة العربية، في جريدة العروبة، حمص، [2010]، العدد: 12230.

- بينا – رويت، هنري، ما هي العلمانية؟، ترجمة د. ريم منصور الأطرش، دمشق، دار الأهالي، 2005، (المؤسسة العربية للتحديث الفكري).

- حتّر، ناهض، نحو «البيان المشرقي»: مقدمة للحوار، «الأخبار» - زاوية «بهدوء»، العدد 13 آذار، 2015.

- خير أحمد، سامر، العلمانية المؤمنة، الفهم غير الأيديولوجي للإسلام، [عمّان]، دار ورد، 2012.

- سعادة، أنطون:

●رسالة الزعيم إلى القوميين الاجتماعيين والأمة السورية في صدد وضع فلسطين وحالتها الحاضرة وموقف الحزب القومي الاجتماعي، في الشمس، بيروت، العدد 301، 1947/11/12؛ راجع موقع saadeh.co

● المحاضرات العشر 1948، [د. م.]، دار فكر، 1998.

● نشوء الأمم، [بيروت]، [د. ن.]، 1938، (الآثار الكاملة: 5).

- سعادة، صفية أنطون، فكر أنطون سعادة المقاوم، [بيروت]، دار سعادة، 2020.

- عفلق، ميشال، في سبيل البعث: الكتابات السياسية الكاملة: الجزء الأول، بغداد، دار الحرية، 1986.

- العيسمي، شبلي، العلمانية والدولة الدينية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»، 1986.

- الكواكبي، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، القاهرة، كلمات عربية، 2011.

ضرب العناصر الأمنيون الرجل بوحشية أمام عماله وأسرته (أ ف ب)

على الغلاف على هامش «الإصلاحات» التي دأبت السعودية على ترويجها في السنوات الأخيرة لجذب الاستثمارات إليها، ظلّ العمّال الأجانب وصغار المستثمرين الوافدين يعانون انتهاكات جسيمة لحقوقهم البشرية، إذ تسمح المنظومة الأمنية لعشرات الضباط والأفراد الذين ارتكبوا جرائم فظيعة - كالاعتداء الجسدي على الأبرياء وتعذيبهم حتى الموت - بالإفلات من العقاب، والاحتفاظ بوظائفهم وامتيازاتهم وسلطتهم الهائلة على حياة الفئات الضعيفة

العمّال الوافدون في السعودية
الحياة في جحيم «الكفالة»

هلال الجمرة

لأكثر من ربع قرن، تجشّم المستثمر اليمني، عبد الصمد إسماعيل المحمدي (53 عاماً)، الصعاب كي يقدّم لضيوفه أشهى طبق «مندي» في منطقة جازان جنوبي السعودية. لكنّ تاريخه الطويل ذاك، لم يتطلّب محوه في 9 أيلول 2021 أكثر من إرسال فرقة أمنية من 25 عنصراً لمداهمة بيته ومطعمه، ونهب مدخراته، ومن ثمّ قتله تحت التعذيب، وفقاً لما أفادت به زوجته. زعمت الفرقة القابضة بقيادة الملازم حسين جعفري، التابع لإدارة مكافحة المخدرات، أن المحمدي يخفي في بيته في مدينة صبيا، مبلغ 17 مليون ريال من تجارة المخدرات. وعلى الرغم من أن العناصر الأمنيين لم يتمكّنوا من العثور على المال المزعوم، إلّا أنهم عثروا الرجل بوحشية أمام عماله وأسرته، واحتجزوه هو وكل العاملين معه، كما هدّدوا باحتجاز زوجته وبنتَيها وابنها المعاق، ونهبوا كلّ أموالهم البالغة مليوناً و61 ألف ريال، إلى جانب 565 غراماً من الذهب. كان يُعاني من ألم شديد، عندما أخبر زوجته، أسمهان ثابت، بصوت مخنوق، عبر مكالمة قصيرة ووحيدة قبل وفاته بيوم، أن «القابضين عليه واصلوا تعذيبه إثر احتجازه حتى فقد الوعي»، كما تقول ثابت، مضيفةً: «ضربوه أمامنا بوحشية، وأعجز عن تصوّر ما ارتكبوه من فظاعة بعد اقتياده إلى مكان مجهول، لكن صوته يفسّر بشاعة ما حدث». بعد ثلاثة أيام من احتجازه، تلقّت أسمهان مكالمة من «مكافحة المخدرات» بأنه مات بجلطة رئوية، وأُرخل ثلاثة «مستشفى أبو عريش»، حتى تأتي عائلته لاستلام الجثة. ومع مرور ساعات عدّة على وفاته، قفز موظفو شرطة أبو عريش إلى المستشفى، ليس لإثبات الجريمة، وإنّما لدفنها؛ إذ اكتفوا بمعاينة الجثة، والاطّلاع على نسخة من تقرير المستشفى، فيما جرى الضغط على الأسرة للتسليم بأنه مات بـ«جلطة رئوية»، وهو ما رفضته العائلة، مبرّرةً على تشريح الجثة. وقد أظهر التشريح، الذي تأخّر شهراً كاملاً، كسوراً في تسعة ضلوع وعلامات وكدمات زرقاء في جميع أنحاء الجسد. وبينما أيّد ثلاثة شهود عيان رواية الزوجة، أشار تقرير البحث والتحري الصادر في 29 تشرين الثاني 2021، إلى تعرّض المحمدي لـ«الضرب أثناء المداهمة، وتمّ التحقيق معه على ضوء المعلومات للقبض عليه، إلّا أن الفصل في ذلك يعود إلى جهة الاختصاص - الطب الشرعي».

وكشف تقرير هذا الأخير عن ارتكاب إدارة مكافحة المخدرات جريمة «قتل عمد موجبة للقصاص»، وفقاً لنصوص المواد 2، 13، 15، 25، 1/26، 113، 126 من نظام الإجراءات الجزائية النافذ، والتي استندت إليها أسرة عبد الصمد لتقديم شكواها إلى نيابة صبيا، في تشرين الأول 2021. والجدير ذكره، هنا، أن أنظمة المملكة تحظّر «إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، ويُحظّر كذلك تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة»، بيد أن «وزارة الداخلية تتجاهل ذلك، وتصرّ على حماية الجناة، وكان ما حصل إساءة لاستخدام السلطة، وليس جريمة قتل عمد مكتملة الأركان»، كما تقول زوجة المحمدي، الذي خلّف وراءه أسرة مكوّنة من ثمانية من البنين والبنات ووالدته المسنّة وعشرات الأسر الفقيرة التي كفلها لسنوات. وبعد مضيّ عام وثمانية أشهر على الواقعة، تتساءل أسمهان باستغراب: «هل يعقل أن النظام السعودي يحمي ويرعى القتلة؟ أليس ذلك ما تخبرنا به شرطة المنار في الرياض، وهو محترق بالأسيد لإخفاء التعذيب، فيما لم يُفتح أيّ تحقيق في ما تعرّض له».

نقمة على الإصلاحات

لا تقتصر كارثية نظام الكفالة على انتهاكات حقوق الإنسان، بل هو يستتبع تداعيات خطيرة على الاقتصاد السعودي بأكمله، حيث «خلق سوقاً سوداء للتأشيرات، ما نتج منه ما يُعرف باقتصاد الظل...، كما أوجد بيئة خصبة للتستر التجاري الذي أدّى إلى خسائر اقتصادية كبرى، تقدّر بمليارات الريالات سنوياً»، طبقاً للكاتب والمحلّل الاقتصادي السعودي، علي الحازمي. ويُقصد بـ«التستر التجاري»، والذي يلجأ إليه الوافدون لحرمانهم من ممارسة أيّ نشاط تجاري خاص بهم، لجوء الوافد إلى دفع رسوم لكفيله ليكون المالك القانوني لمشروعه الاستثماري (متجر صغير أو مطعم أو... إلخ)، لكن وبحسب أحد الوافدين الذين مارسوا هذا النوع من التجارة، فإن «المستفيد الأول والأخير من هذه الممارسات هو الكفيل، حيث يقوم بالتستر على عدد غير محدود من المشاريع، مقابل مبالغ شهرية تتراوح بين 1000 و2000 ريال، وهو ما يعني أن الكفيل الواحد يمكن أن يجني ما يقارب 100 ألف ريال شهرياً، من دون أن يبذل أيّ جهد».

وبالرغم من التحدّيات التي يفرضها نظام الكفالة، إلّا أنها لم تعوّق طموح المحمدي الذي دخل السعودية كعامل، ليتمكّن بعد سنوات من إنشاء مطعمه الخاص، الذي أصبح من أشهر مطاعم «المندي» في مدينة صبيا خصوصاً ومنطقة جازان عموماً. وكأيّ مستثمر ناجح، احتفظ المحمدي بعلاقة جيّدة مع محيطه، وفقاً لتقرير البحث والتحري، كما مع كفيلته التي استثمر باسمها، بحسب ما تؤكده أسمهان، مستدركةً بأن الكفيلة، من دون سابق إنذار، تحوّلت إلى خصم منذ آذار 2021، عندما صارحها عبد الصمد برغبته في تصحيح تجارته وسعيه إلى الحصول على وثيقة الاستثمار، وحاجته إلى موافقتها لاستكمال ذلك. وإذ «جُنّ جنونها» بعد طلبه هذا، فقد تمكّن من نيل ما أراد عقب مفاوضات استمرّت لأشهر، ليتقدّم بطلبه رسمياً في آب 2021. إلّا أنه لم يكد يمرّ شهر على حصوله على الوثيقة، حتى قُتل بناءً على بلاغ مجهول، كشف كذبه تقرير البحث والتحريات الصادر بعد فوات الأوان، بعد شهرين وعشرين يوماً من تصفيته، مؤكداً سلامة مصادر الأموال التي تَمّ الاستيلاء عليها أثناء المداهمة، ونظافة السجل الأمني للمغدور من أيّ شبهات أو قضايا على مدى 25 عاماً.

بُنيت ثروة السعودية واقتصادها الذي يسعى ولي العهد، محمد بن سلمان، إلى تطويره، على ظهور ملايين الوافدين، بيد أن هذه الجريمة، وما تلاها من تواطؤ من قِبل الأجهزة الرسمية للدولة، والمعنيّة نظرياً بتوفير الحماية للمستثمرين والعمال، تكشف عن ازدراء مطلق لسيادة القانون ومخاطر لا تنتهي تتهدّد حياة هؤلاء، حتى لو احترموا النظام المفروض عليهم. ولم تتمكّن السعودية، حتى اليوم، على رغم الدعاية الهائلة لـ«إصلاحاتها» المزعومة، من إثبات تغيّرها وحسن تعاملها مع جيرانها اليمنيين الذين شكّلوا اللبنة الأولى في بناء اقتصادها، بل ولعبت دوراً في تعميق مأساتهم بشنّها الحرب على بلدهم. وحتى من منظور مصالحها هي، فإن «الحدّ من المخاطر التنظيمية التي يتعرّض لها المستثمرون له آثار كبيرة على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى أكبر من آثار الانفتاح التجاري»، وفقاً لبحث أعدّه «البنك الدولي»، بما لا يستثني منطقة جازان وثلاث مناطق اقتصادية أخرى أطلقها ابن سلمان منتصف نيسان 2023، في إطار برنامج رئيس لتشجيع الاستثمار الدولي في المملكة.

> **لم تتمكّن السعودية، حتى اليوم، على رغم الدعاية الهائلة لـ«إصلاحاتها» المزعومة، من إثبات تغيّرها وحسن تعاملها مع جيرانها اليمنيين**

بالدرجة الأولى من ذلك ليس الوافد بل الكفيل، حيث يفرض مبالغ كبيرة قد تُجاوز 40 في المائة من الأرباح سنوياً».

عالجت «الإصلاحات» المعلَنة جزءاً من الإرث الفاسد الذي خلقه نظام الكفالة، من خلال إعادة بعض من الموارد التي تذهب إلى جيوب مئات الكفلاء عوضاً عن الدولة. ومن خلال حملة مكافحة «التستر التجاري»، تمكّنت وزارة الاستثمار من إصدار أكثر من 13 ألف رخصة جديدة للاستثمارات الأجنبية، في الفترة ما بين آذار 2021 وشباط 2022، علماً أن معظم تلك المشاريع كانت مُستغَلّة ومسجَّلة بأسماء الكفلاء السعوديين. وبحسب الوزارة، فقد شهد الربع الأول من عام 2022، ارتفاعاً غير مسبوق بنسبة 1859% في الترخيص، مقارنة بالفترة ذاتها من 2021. إلّا أن هذا الرقم الهائل لا يمثّل سوى جزء بسيط من المشاريع التي ما زالت بأسماء الكفلاء، الذين شكّل اشتراط الحصول على موافقتهم، عقبة رئيسة أمام تمكّن المستثمر الأجنبي من الحصول على وثيقة الاستثمار.

مع ذلك، أثارت هذه «الإصلاحات» نوعاً من الاستياء والسخط في أوساط الكفلاء، الذين استشعروا توجّهاً للتضييق على امتيازاتهم ومصالحهم المتوارثة المكتسبة بطريقة غير شرعية لعقود، وهو ما حملهم على افتعال مشكلات مع العمّال الساعين لتصحيح تجارتهم، ونَمَى لديهم نزعة الانتقام، طبقاً لعدد من العاملين الذين فضّلوا عدم ذكر أسمائهم لحماية مصالحهم. وتكشف شهادات وافدين، تحدّثت معهم «الأخبار»، عن تهديدات وعوائق جمّة اعترضت طريقهم عندما سعوا إلى الإفصاح عن تجارتهم وتسجيلها رسمياً، من بينها تهديدات على حياتهم. وأفاد آخرون بأنهم وُضعوا في القائمة السوداء من قِبَل أرباب العمل، وفقدوا فرصة الحصول على لقمة عيشهم، بل وفقدوا أيّ أمل في نيل اعتراف بأحقّيتهم في المتاجر التي استثمروا فيها وامتلكوها، بشكل غير رسمي وغير قانوني، فيما تعرّض آخرون للترحيل والسجن نتيجة إبلاغ كفلائهم عنهم واتّهامهم إياهم بدعاوى كاذبة.

ازدراء الداخلية للقانون

لم يكن المحمدي مهاجراً غير شرعي أو عاملاً خارج نطاق القانون، بل واحداً من 12,2 مليون عامل وافد ينتمون إلى 17 جنسية، دخلوا المملكة الغنية بالنفط، للعمل كجزء من نظام الكفالة الذي يسمح لأرباب العمل السعوديين المعروفين بـ«الكفلاء» باستيراد العمالة الأجنبية، مانحاً إيّاهم سلطة التحكّم بكلّ جانب من جوانب حياة العامل تقريباً. منتصف آذار 2021، أدخلت الحكومة بعض التعديلات على هذا النظام، بهدف تحسين صورتها الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي، معلنةً أن الإصلاحات حرّرت نحو 10 ملايين عامل وافد من تقييد التأشيرات بصاحب عمل واحد، بما يترك لهم حرية التنقّل بين الأعمال من دون الحاجة إلى موافقة كفلائهم. إثر ذلك، تراجعت الانتقادات الدولية المُوجّهة إلى المملكة، بيد أن الانتهاكات شهدت اتّساعاً، والإذلال والتعنّت والمعاملة المهينة إلى الأجهزة الرسمية، كجزء من «الإصلاحات».

وليست جريمة تعذيب المحمدي وقتله حادثة منعزلة، بل هي جزء من نمط متواتر بحقّ العمّال الوافدين حتى اليوم. فعلى مدى عقود، اشتكى العمّال من التحيّزات السلطوية ضدّهم، وتجاهل النظر في الجرائم التي يتعرّضون لها، ولا سيما عندما يكون المتورّطون فيها عناصر أو ضباط شرطة. وفي 9 أيلول 2022، قُتل عامل يمني آخر يدعى علي عاطف البالغ من العمر 24 عاماً، ظلّ يتلقّى تهديدات عبر رسائل «واتساب» من رقم تابع لأمن الدولة، أخرها في التاريخ المذكور، لينقطع الاتصال به منذ ذلك. ووفقاً لشهادة الوالد، فإنه «قبل أسابيع من مقتله، أبلغنا عن نيّته العودة، وأخبرنا أنه سيقوم بأداء العمرة وسيعود للزواج، لكن انقطع تواصله معنا فجأة. وبعد أسابيع أبلغنا عن وجود جثمانه لدى قسم شرطة المنار في الرياض، وهو محترق بالأسيد لإخفاء التعذيب، فيما لم يُفتح أيّ تحقيق في ما تعرّض له».

اليمن

«حضرموت الوطني» بوجه «الانتقالي الجنوبي»
السعودية تلجم المشاريع الإماراتية

لقمان عبد الله

لم تكتفِ السعودية برفع بطاقة حمراء أمام المشاريع الأحادية للوكلاء المحلّيين المدعومين من دولة الإمارات، بل أوعزت إلى حلفائها في «المجلس الرئاسي»، وعلى رأسهم رشاد العليمي، بتشكيل مجلس منافس لـ«الانتقالي الجنوبي» سيكون مسرح عمله محافظة حضرموت، باسم «مجلس حضرموت الوطني». ويأتي ذلك في ظلّ سعي الرياض لإحباط محاولات أبو ظبي فصل الجنوب من خلال إجراءات أحادية. كذلك الذي اتخذه محافظ عدن بوقف تحويل الأموال إلى البنك المركزي، احتجاجاً على أداء حكومة معين عبد الملك

يبدو، من خلال الدعم المادّي والسياسي السعوديَّين اللذين لقيهما «مجلس حضرموت الوطني» المشكّل حديثاً، أن الرياض تعمل على إبرازه ضمن المعادلة السياسية المقبلة في اليمن، ولا سيما أن تشكيله أُتبع بإعلان رئيس «مجلس القيادة الرئاسي»، رشاد العليمي، منح محافظة حضرموت حكماً ذاتياً، في خطوة سياسية بالغة الدلالة وكثيرة الأبعاد من قبل السعودية، وإن كان الصراع السعودي - الإماراتي هو البعد الأقرب إلى الواقعية من بينها. ويبدو أن تلك الخطوة ستليها خطوات في الاتجاه نفسه، بهدف قطع الطريق، وبنسبة كبيرة، على التمدّد الإماراتي في المحافظات الشرقية. لا بل يمكن القول إن حلم المشاريع الأحادية، ومن ضمنها الانفصال، بات مهدّداً بشكل مباشر، بالنظر إلى أن مصادر الثروة من الموارد النفطية والطاقويّة وغيرها، تتركّز في المحافظات الشرقية، ومن دونها، فإن أي مشاريع من قبيل الإدارة الذاتية أو الانفصال، لن يُكتب لها النجاح.

وكانت استدعت المملكة، منذ قرابة شهر، العديد من المكوّنات والشخصيات المحلّية، المدنية والعسكرية والقبلية من محافظة حضرموت، ولم تسمح لها بالمغادرة إلّا بعد الإعلان عن مكوّن سياسي جديد تحت اسم «مجلس حضرموت الوطني»، الذي يُضاف إلى مجلسين آخرين في جنوب اليمن: الأول هو «المجلس الانتقالي الجنوبي» الممَوّل إماراتياً، والثاني هو «مجلس القيادة الرئاسي» وأعضاؤه الثمانية موزّعو الولاء بين الرياض وأبو ظبي. وإذ اعتبر البعض أن هذا التحرّك السعودي جاء مفاجئاً، إلّا أن الواقع يقول إن المملكة تتيح لشركائها، ومن ضمنهم الإمارات، اللعب ضمن سقف مصالحها، وتتوثّب لقطع الطريق حين تتمادى الأطراف الحليفة في تجاوز الخطوط الحمر وتحديداً في الأماكن التي تعتبرها السعودية فناءات مجاورة تمسّ بمصالحها الإقليمية وأمنها القومي، وهذا ما ينطبق على محافظة حضرموت المجاورة لها والتي تبلغ مساحتها 193 ألف كيلومتر مربع، أي ما يقرب من ثلث مساحة اليمن، وتُعتبر محافظة نفطية بامتياز. ومن هنا، فإن تشكيل «حضرموت الوطني» لا يبدو منفصلاً عن التحرّك الذي قام به «الانتقالي» في المحافظة نفسها، وخصوصاً عقده مؤتمر الجمعية العمومية التابعة له في عاصمتها، المكلا، وهو ما ينبئ بأن المقصود من الخطوة السعودية الحدّ من رغبة الأخير في التوسّع والتمدّد.

> **يرى مراقبون أن السعودية ستسعى في المستقبل إلى إنشاء كيانات موازية في أكثر من منطقة يمنية**

ووصل رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، برفقة وفد سعودي، إلى مدينة المكلا أواخر الأسبوع الفائت، في أوّل زيارة له منذ تشكيل المجلس قبل أكثر من عام. وحملت الزيارة، في الشكل والمضمون، دلالات على تحكّم الجانب السعودي بخطوات وكلائه المحلّيين؛ إذ تقصّدت الرياض إرسال الوفد على متن طائرة سعودية أقلّت العليمي إلى مطار الريان، فيما كان حرّاسه الشخصيّون سعوديين أيضاً، الأمر الذي أثار جدلاً في أوساط النُّخب القريبة من «التحالف»، والتي اعتبر بعضها ما جرى «مساساً بسيادة البلد واستقلاله». وتظهيراً له، «تبعية العليمي المطلقة للخارج»، إلى حدّ قول أحدهم إن «رئيس البلاد، رشاد العليمي، يرافق دونها، فإن أي مشاريع من قبيل الإدارة الذاتية أو الانفصال، لن يُكتب لها النجاح.

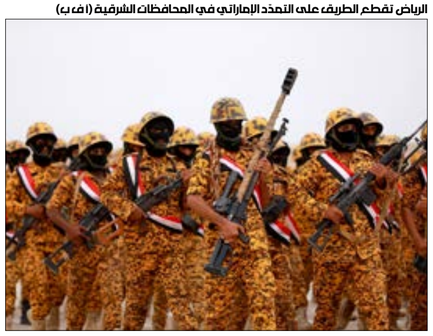
الرياض تقطع الطريق على التمدّد الإماراتي في المحافظات الشرقية (أ ف ب)

الوفد السعودي أثناء زيارته لمحافظة حضرموت». وعلى الأرض، نُفّذ برنامج الزيارة وفق الخطة السعودية، وما لم يستطع وفد المملكة إعلانه للاعتبارات السياسية، تكفّل به العليمي؛ ففي حين أعلن الوفد السعودي عن حزمة مشاريع تقدّر بأكثر من مليار ريال سعودي مكرّسة للمحافظة، تكفّل العليمي بالشق الرسمي من الخطة، معلناً عن منح محافظة حضرموت إدارة ذاتية في الجوانب الأمنية والاقتصادية والمالية والإدارية. وواعداً بتعميم التجربة على بقية المحافظات، وذلك بعد أيام من إعلان «مجلس حضرموت الوطني»، وبعد أسبوع واحد على تراجع «المجلس الانتقالي الجنوبي» عن وقف التحويلات من محافظة عدن إلى البنك المركزي فيها.

وإذ مثّل إعلان العليمي فرصة ذهبية للمكوّنات المعادية لـ«الانتقالي»، فإن الخطوة السعودية لم تزق بالتأكيد، دولة الإمارات ووكلاءها المحلّيين، وهو ما عبّرت عنه أكثر من شخصية مقرّبة منها. إذ قال رئيس «الانتقالي» ونائب رئيس مجلس القيادة، عيدروس الزبيدي، في مقابلة تلفزيونية، إن «إقامة دولة الجنوب ستحقّق مكاسب لجميع الأطراف، بمن فيهم الأشقاء في الشمال»، مضيفاً أن «الانتقالي يقود حواراً في كل المحافظات الجنوبية ولديه قاعدة شعبية واسعة في حضرموت». واعترف الزبيدي بقيادة السعودية لما سمّاه «ملف المنطقة، ولكننا في النهاية سنذهب إلى الأمم المتحدة لإشراف على استفتاء شعب الجنوب الذي له الحق في اتخاذ قراره وتقرير مصيره». وبينما رأى بعض المراقبين أن السعودية ستسعى في المستقبل إلى إنشاء كيانات موازية في أكثر من منطقة، فقد اعتبر وزير الإدارة المحلية اليمني، رئيس «اللجنة العليا للإغاثة» السابق، عبد الرقيب سيف فتح، أن «حضرموت لديها مقوّمات متكاملة تجعل منها إقليماً». يذكّر أن حضرموت تمتلك مختلف المقوّمات من الخصوصية النسبية إلى الموانئ والمطارات والثروة النفطية والموقع الجغرافي الذي يجعلها بعيدة نسبياً عن مراكز النفوذ شمالاً وجنوباً؛ كما كان التقسيم الفيدرالي، وفق مخرجات الحوار الوطني لعام 2014، قد صنّفها كإقليم يضمّ محافظات حضرموت والمهرة وشبوة وسقطرى وعاصمته المكلا.

بعد «صافر»... شحنة سامة في المكلّا

صنعاء ــ رشيد الحداد

في الوقت الذي لا تزال فيه مخاطر السفينة العائمة في سواحل محافظة الحديدة (صافر) قائمة، ولم تبدأ الأمم المتحدة بعد بنقل النفط الموجود على متنها إلى السفينة البديلة على رغم انتهاء مرحلة التقييم، تصاعدت التحذيرات في محافظة حضرموت شرقي اليمن، حيث ترسو سفينة أخرى منذ أسابيع في ميناء المكلّا، محمّلة بمادة «MTBE» المستوردة من قِبَل شركة «صافر» في محافظة مأرب، بذريعة استخدامها كمادة مركّبة في تحسين مخرجات مصفاة مأرب التي تنتج نحو 10 آلاف برميل يومياً.

وبحسب المعلومات، فإن سفينة تُسمّى «سبلندر» ترسو في ميناء المدينة منذ مطلع الشهر الجاري، ولم تتمكّن من تفريغ حمولتها لعدم جاهزية منشأة شركة «صافر» في المكلّا لاستقبالها، ووفقاً لخبراء البيئة في اليمن، فإن هذه المادة تصنّف دولياً من المواد شديدة الخطورة على البيئة والإنسان، وإن معظم دول العالم تخلّت عن إضافتها إلى النفط، بعد أن ثبت تسبّبها بآثار بيئية كارثية، فيما منعت وزارة النفط اليمنية إدخال أي من المواد المحسّنة للنفط الضارة بالبيئة. وشكّل محافظ حضرموت المالي لـ«التحالف»، مبخوت بن ماضي، الأسبوع الفائت، لجنة من عدد من الخبراء اليمنيين، للتأكد من خطورة المادة المستوردة والتصرّف بالسفينة على ضوء نتائج التحقيقات. وخلصت اللجنة إلى التحذير من مخاطر الشحنة الكيميائية الخطرة، والإيصاء بمنع تفريغها إلى البلاد، كون القانون الدولي يحرّم التعامل مع مثل تلك المواد بالقرب من مناطق مأهولة.

مع ذلك، يبدو أن نافذين في حكومة معين عبد الملك يضغطون لتفريغ الشحنة من دون اكتراث لتداعياتها. وبحسب مصدر في «صافر» بمأرب، فقد رفض مدير الشركة، سالم العكيتي، قرار اللجنة، وهو يحاول، عبر أولئك النافذين، إقناع سلطات حضرموت بالسماح بتفريغ الشحنة المستوردة ونقلها إلى منشأة الشركة الواقعة على بعد 100 كيلومتر من مأرب. وكانت رفضت «شركة مصافي عدن» التحرك الحكومي لإضافة مادة «MTBE» إلى البنزين، وقالت إنها استوردت عام 2008 شحنة من هذه المادة، لكن العواقب كانت وخيمة على المصفاة وكادرها، محذّرة من استخدام هذا النوع من المواد الكيميائية التي تحتاج إلى إمكانات وإجراءات حماية عالية لا تُوجد في اليمن. ووصف مهندسو نفط سابقون في «صافر»، استيراد «MTBE» بأنه مجازفة غير مسؤولة، مؤكدين أن تجهيزات الشركة ليست معدّة للتعامل معها.

> **يبدو أن نافذين في حكومة معين عبد الملك يضغطون لتفريغ الشحنة من دون اكتراث لتداعياتها**

بدورهم، طالب ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي، سلطات حضرموت، بالإسراع في إخراج السفينة من ميناء المكلا، حفاظاً على حياة المواطنين والبيئة، وعلى مصفاة «صافر» من التدمير، كون هذه المادة تتسبّب بأضرار كبيرة للمصافي. كما طالبوا النائب العام في عدن بتحويل المسؤولين عن شراء الشحنة إلى المحاكمة. وبأتي ذلك في ظلّ اتهامات لحكومة عدن بـ«التحالف» بالسماح لسفن مجهولة بتفريغ شحنات نفايات في سواحل اليمن الشرقية، ما أدى إلى نفوق كميات كبيرة من الأحياء البحرية.

تقرير

اليونان تحت قيادة ميتسوتاكيس
عَقد اليمين الأوروبي يكتمل

سيقود كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس الوزراء اليوناني، بلاده في ولاية لأربع سنوات. بعدما حصل حزبه «الديموقراطية الجديدة» - يمين الوسط - على أغلبية كافية في الانتخابات العامة الثانية خلال شهر، تُمكّنه من الحكم منفرداً من دون الحاجة إلى بناء ائتلاف. ومن شأن هذه النتيجة الحاسمة أن تمنح اليمين تفويضاً شاملاً لإدارة الاستحقاقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، في الوقت الذي تعرّض فيه اليسار لهزيمة مدوّية بسبب الفشل في إدارة الصراع الانتخابي

لندن ـ **سعيد محمد**

كما كان متوقّعاً، أصبح كيرياكوس ميتسوتاكيس بمثابة ملك متوّج على اليونان، بعدما تمكّن حزبه، «الديموقراطية الجديدة» - يمين الوسط - على أغلبية كافية في الانتخابات العامة الثانية خلال شهر. تُمكّنه من الحكم منفرداً من دون الحاجة إلى بناء ائتلاف. ومن شأن هذه النتيجة الحاسمة أن تمنح اليمين تفويضاً شاملاً لإدارة الاستحقاقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، في الوقت الذي تعرّض فيه اليسار لهزيمة مدوّية بسبب الفشل في إدارة الصراع الانتخابي

ولذا، استقال ميتسوتاكيس كي تنظَّم انتخابات عامة مبكرة جديدة بموجب قانون انتخابي جديد يمنح مقاعد إضافية للحزب الرئيس، مراهناً على أن هذه الجولة ستمنحه الفرصة لتشكيل حكومة من دون شركاء. وبالفعل، انتزع مرشّحو الحزب الصدارة في 58 من أصل 59 دائرة انتخابية في اليونان، وأصبحوا ممثَّلين بـ158 مقعداً، فيما تجرّع حزب المعارضة الرئيس، «سيريزا» - يسار الوسط -، هزيمة مذلّة بحصوله على 17,8 في المائة من مجموع الأصوات (47 مقعداً)، متراجعاً حتى عن نتيجته السيّئة في جولة أيار، والتي منحته حوالي 20 في المائة. وجاء حزب باسوك - يسار الوسط - في المركز الثالث بنسبة 12,1 في المائة (32 مقعداً).

وتحقّق هذا الانتصار الحاسم للمحافظين على الرغم من أن التصويت جرى بعد أيام قليلة من حادثة غرق سفينة مهاجرين قبالة سواحل البلاد، قضى على إثرها أكثر من 600 لاجئ، ما أثار انتقادات حادّة لأداء خفر السواحل اليوناني، وسلّط الأضواء على موقف ميتسوتاكيس المتصلّب ضدّ الهجرة. وقبلها، في شباط الماضي، كان حادث قطار قد أودى بحياة 57 شخصاً، ما أثار غضباً عارماً بشأن كفاءة الخدمات العامّة. لكن كلّ ذلك، وفوقه فضيحة التنصّت على المنافسين السياسيين والصحافيين، لم تقلّل بحال من تماسك اليمين أو تفرّق جمهوره. ومع أن توزيع الكتل الكلية للناخبين لم يتغيّر كثيراً بين اليمين واليسار، إلّا أن عوامل من مثل ضعف إقبال الناخبين، وفشل الأحزاب اليسارية في بناء جبهة تقدمية موحدة، وضياع ثقة الناخب اليوناني غير المسيّس (حوالي مليون ناخب) برموز اليسار، إلى جانب نموّ اقتصادي إيجابي خلال فترة ولاية ميتسوتاكيس الأولى، تعاضدت كلّها لتمنح اليمين فرصة تاريخية لإعادة صياغة اليونان الجديدة بعد عقد من سنوات عجاف.

> **تحقّق الانتصار الحاسم للمحافظين على الرغم من مضيّ أيام قليلة من حادثة غرق سفينة مهاجرين قبالة سواحل البلاد**

وبحسب «هيئة الانتخابات»، فقد أدلى أقلّ من 53 في المائة من مجموع حوالي 10 ملايين ناخب مسجّل، بأصواتهم، وهو رقم قياسي منخفض، مقارنةً بالجولة السابقة التي شارك فيها 61 في المائة. وحصل «الحزب الشيوعي» اليوناني على 7 في المائة (20 مقعداً)، فيما بالكاد تمكّن حزب يساري جديد (مسار الحرية) من عبور حاجز الـ3 في المئة للتمثّل في البرلمان. ويقول مراقبون إن نتائج الأحد مثّلت طياً نهائياً لصفحة رموز اليسار الذين كانوا تولّوا السلطة في عام 2015 بتأييد شعبي صريح، قبل أن ينقلبوا على أماني ناخبيهم - رئيس الوزراء السابق (بين عامَي 2015 - 2019) أليكسيس تسيبراس، وزعيم «سيريزا» الذي قال إنه يتحمّل مسؤولية الخسارة الحالية ويضع مستقبله كزعيم في أيدي أعضاء حزبه، وأيضاً وزير ماليته الذي انشقّ عنه، يانيس فاروفاكيس، الذي فشل حزبه الباحث، «ميرا - 25»، في الحصول على ما يكفي من أصوات للوصول إلى البرلمان. في المقابل نجح عدد من الأحزاب الهامشية من أقصى اليمين في العبور إلى البرلمان، بعد تجاوزها حاجزَ الحدّ الأدنى، ما شكّل كتلة وازنة من النواب الذين يمثّلون جمهوراً يشعر بالاستياء من الأوضاع القائمة. وحصل «الإسبارطيون»، وهم حزب يميني متطرف جديد تأسس قبل أسابيع فقط من انصار حزب نازي تم حظره، على تأييد يقرب من 5 في المائة، ما جعل مجموع عدد مقاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة في البرلمان الجديد 34 مقعداً.

وباركت البورجوازية المحلية إعادة انتخاب ميتسوتاكيس، وهو ما تجلّى في ارتفاعات لافتة في أسواق الأسهم والسندات في أثينا خلال الأسابيع القليلة الماضية. كما أن رئيس الوزراء شخصية تحظى بالقبول في كلّ من بروكسل وواشنطن. ومن المرجّح الآن رفع التصنيف الائتماني لليونان مع حلول نهاية العام، ما سيسمح باستعادة الاستثمارات الخارجية بعد عقد تقريباً على تفجّر أزمة اقتصادية حادّة تسبّبت بإفلاس البلاد ووضعها تحت ما يعادل انتداباً اقتصادياً أوروبياً بقيادة برلين، وبرنامجاً قاسياً من التقشّف قاده يساريو «سيريزا». وبانتصار «الديموقراطية الجديدة» في اليونان، وفي ظلّها أحزاب اليمين المتطرف، تكتمل دائرة هيمنة الأحزاب اليمينية على السلطة في مجمل جنوب أوروبا، حيث تعلو موجة العداء للمهاجرين. ويقود حزب «الأخوة الإيطاليين» اليميني المتطرّف ائتلافاً يمينياً يحكم إيطاليا، فيما تشير استطلاعات الرأي إلى أن الانتخابات التي ستجرى الشهر المقبل في إسبانيا ستأتي بـ«حزب الشعب» المحافظ إلى السلطة في ائتلاف مع حزب «فوكس» اليميني المتطرف. ومع أن صعود الأحزاب القومية واليمينية أثار قلق بيروقراطيي الاتحاد الأوروبي في بروكسل بدايةً، إلّا أن تلك المخاوف بدت مبالَغاً فيها بعدما قدّم هؤلاء التزاماً تامّاً بقواعد اللّعب داخل الاتحاد. واصطفّ ميتسوتاكيس في ولايته الأولى إلى جانب أوكرانيا في الحرب الدائرة بينها وبين روسيا، واستمرّ على نهج بلاده في التعاون الوثيق مع «حلف شمال الأطلسي» (الناتو)، وتعهّد خلال الانتخابات الحالية بالتصدّي إلى تهديدات الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، باستخدام اللاجئين كورقة تهديد في وجه أوروبا.

بانتصار «الديموقراطية الجديدة»، تكتمل دائرة هيمنة الأحزاب اليمينية في جنوب أوروبا (أ ف ب)

العراق

الفصائل تذكّر السوداني بالاحتلال: لا تنسوا وعودكم

لا تتعامل كل الأطراف التي تجتمع تحت مظلة «الإطار التنسيقي» بالأسلوب نفسه مع رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني. في الوقت الحالي، فمنها من لا تزال متحفّظة إزاء تحركاته الداخلية والخارجية. وأخرى تنتقد مواقفه عن طريق الفصائل المسلحة المرتبطة بها. وجاء أحدث هذه الانتقادات من «تنسيقية المقاومة» التي هدّدت بالتصعيد إذا ظلّت القوات الأميركية تتمتع بحرية الحركة التي تعمل وفقها اليوم. وانتقدت الحكومة على شراكتها مع قطر في ملف الغاز، وترك الغاز الروسي

بغداد ـ **فقار قاصد**

تشكّل قوى سياسية تابعة لـ«الإطار التنسيقي» في العراق واجهة مسلّحة، بمواقف الحكومة الحالية بشأن ملفات عدة؛ أبرزها بقاء الوجود الأجنبي في البلاد، وتلقي باللوم فيها على رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني. وفي هذا الإطار، لوّحت «تنسيقية المقاومة»، قبل أيام قليلة، بالتصعيد ضد القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة، وطالبت الحكومة بالحفاظ على سيادة العراق، في ما يدرجه مراقبون ضمن سياق ممارسة الضغط على الحكومة. وأصدرت «تنسيقية المقاومة» بياناً طغت عليه لغة التهديد باستئناف عملياتها العسكرية ضد القواعد الأميركية في العراق، إذا لم يستجب السوداني لمطالبها المتعلقة بالانتهاكات الأميركية. وتزامن صدور هذا البيان مع تعمّق الخلافات داخل «الإطار»، ولا سيما بين «حركة عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي، من جهة، و«ائتلاف دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، من جهة أخرى، فيما تتوقع أوساط سياسية انقسامات حادة إضافية، ولا سيما مع قرب إعلان التحالفات لانتخابات مجالس المحافظات المقرّر إجراؤها في نهاية العام الحالي.

وفي هذا الصدد، يقرّ القيادي في «تحالف الفتح»، نسيم عبد الله، بوجود تصعيد وضغط من بعض القوى السياسية على رئيس الحكومة، من خلال «تنسيقية المقاومة» وغيرها، لغرض تذكيره بملفات مهمة وحساسة تهمّ مستقبل البلاد وسيادته، ومنها ملف الوجود الأميركي في العراق. ويقول عبد الله، لـ«الأخبار»، إن «السوداني جيد، وعلينا دعم جميع خطواته تجاه خدمة العراق، لكن في الوقت نفسه، اعتقد أن من حق القوى السياسية الضغط عليه من أجل ضمان نفوذها وتحقيق أهدافها».

أما المتحدث باسم «حركة حقوق»، علي فضل الله، فيقول، لـ«الأخبار»، «إننا نؤهنا في أكثر من مناسبة بأن سكوت فصائل المقاومة عن استهداف القوات الأميركية ناجم عن ثقة أولتها للحكومة لإخراج قوات واشنطن عن طريق الجهد الدبلوماسي»، مستدركاً بأن «سياسة الانحناء أصبحت واضحة من قبل حكومة السوداني أمام الجانب الأميركي، ولا سيما بسبب تحرّكات وتدخّل السفيرة الأميركية، آلينا رومانوسكي، في شؤون البلاد الداخلية»، ويوضح أن «بيان تنسيقية المقاومة جاء للتذكير بالمهلة التي منحتها للسوداني لتنفيذ الوعود التي أطلقها قبل تشكيل الحكومة، وفي حال انتهائها سيكون للفصائل كلام آخر وردود قد تكون محرجة للحكومة».

> **يتوقّع حصول انقسامات حادّة بين قوى «الإطار» مع إعلان التحالفات التي تسبق انتخابات مجالس المحافظات**

من جانبه، يرى المحلل السياسي، علي عبد الرزاق، أن «محور المقاومة يريد أن يبعث رسائل إلى السوداني بشأن بعض الملفات والقضايا، وكذلك من أجل الالتزام بالاتفاقات السياسية الموجودة قبل تشكيل الحكومة». وبلفت عبد الرزاق، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «بيان تنسيقية المقاومة يمثّل خطاب الفصائل المسلحة في العراق، والتي أبدت اعتراضها على مسألة شراكة الحكومة مع قطر في ملف الغاز، وترك الغاز الروسي، وكذلك ملف القوات الأميركية التي بدأت تتحرّك بحرية كاملة، مستغلّة سكوت الحكومة، فهذه الملفّات ولّدت خلافاً بين أطراف البيت الواحد وهو الإطار التنسيقي».

في المقابل، يعتقد الناشط والمدوّن السياسي، سلام الحسيني، أن «الخلاف الحالي بين قوى الإطار جاء بالتزامن مع إقرار الموازنة الانفجارية وتوزيع الحصص في ما بينهم، إضافة إلى التقسيم الوزاري الذي ولّد اعتراضات كبيرة داخل الإطار سابقاً وحالياً». ويقول الحسيني، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «تنسيقية المقاومة هي الوجه الآخر للإطار التنسيقي، لأن الأخير مكوّن من جناحين: الأول سياسي والثاني مسلح». ويضيف إن «ما تهدّد به التنسيقية لا يعني إلا ضغطاً سياسياً على الداخل، قبل أن يكون على الجانب الأميركي»، عادّاً إياه «تلميحات من قبل الأحزاب التي تريد الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المناصب المتبقّية في الهيئات والوزارات وغيرها». ولا يستبعد الحسيني أن يكون «سيناريو التنسيقية مفتعلاً من قبل قوى الإطار لدفع الحرج عنها بشأن التطبيع مع السفيرة الأميركية بشكل مبالغ فيه، والذي لا يتناسب مع خط المقاومة الذي يدّعون اعتماده». ويرى أن «الخلاف الذي برز بين العصائب ودولة القانون ظهر على أنه فقط تنابز إعلامي، لكنه في حقيقته يترجم مدى الخلاف بين الطرفين على مناصب عليا كوزارة النفط وغيرها من المناصب الحساسة في الدولة».

متابعة

غموض حول مصير «فاغنر» وزعيمها
بوتين يكرّم العسكريين: أحبطتم «حرباً أهلية»

خلال الأيام الثلاثة الماضية التي تلت فشل محاولة التمرّد التي قامت بها مجموعة «فاغنر» بقيادة فغيني بريغوجين، ظهر واضحاً أن الغرب يحاول مجدداً تجنّب «إغضاب» روسيا، من خلال التظاهر بالتزام «الحياد»، واضعاً المسؤولية كلّها على عاتق أوكرانيا، هذه المرّة أيضاً، لإيجاد «نافذة» يمكنها من خلالها توجيه ضربة قد تعطي «نَفَساً» لهجومها المضاد الذي يسير أبطأ ممّا كان متوقّعاً. وتزامناً مع «الترقّب الهادئ» للقوى الغربية، شكر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أمس، في خطاب جديد أمام أفراد من وحدات الجيش الروسي والحرس الوطني وقوات الأمن، وغيرهم ممّن شاركوا في حفظ النظام أثناء تمرّد المجموعة العسكرية، العسكريين الذين منعوا وقوع «حرب أهلية»، مشيداً بطيّاري الجيش الذين قتلهم المتمرّدون.

وممّا قاله بوتين في خطابه: «مع رفاق السلاح، وقفتم في وجه هذه الاضطرابات التي كانت ستكون نتيجتها الفوضى بلا شك»، داعياً إلى الوقوف دقيقة صمت على أرواح الطيّارين الذين قتلهم المتمرّدون، فيما يؤدون واجبهم «بشهامة».

وفي إشارة إلى «خيبة أمل» بعض المسؤولين الغربيين، الذين كانوا يتوقّعون، ولو بصمت، إلى رؤية الاستقرار الداخلي في روسيا يتزعزع، آملين في أن تؤدي الاضطرابات السياسية إلى تقويض قوة بوتين بطريقة ما، وبالتالي حسم الحرب لصالح كييف، قال المتحدّث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، إنه يختلف مع آراء «المتخصصين الزائفين»، حول أن التمرد المسلح الفاشل «هزّ وضع الرئيس بوتين»، مشيراً إلى أن الأخير «تصرّف بحكمة» لتجنّب «السيناريو الأسوأ»، مندّداً بـ«المشاعر الهستيرية الكبيرة بين المتخصصين والمتخصصين الزائفين وخبراء السياسة والسياسيين الزائفين، بما يشمل أيضاً بعض وسائل الإعلام الجديدة المصابة بالهستيريا، والتي لا علاقة لها بالواقع». وأشاد المسؤول الروسي أيضاً بالتفاف الشعب والمجتمع «الهائل» حول الرئيس الروسي.

مع ذلك، نقلت صحيفة «بوليتيكو» عن ثلاثة مسؤولين أميركيين وأوكرانيين قولهم إن مسؤولين بارزين في إدارة بايدن، اتفقوا مع نظرائهم الأوروبيين على ضرورة التزام «الصمت» و«الحياد» إزاء ما جرى. وفي اجتماعهم في لوكسمبورغ، الإثنين، سعى الدبلوماسيون في الاتحاد الأوروبي، بدورهم، إلى عدم إظهار أيّ موقف واضح؛ إذ «لم يرغب أحد في منح الكرملين فرصة للادّعاء بأن واشنطن وأصدقاءها كانوا وراء محاولة التمرد»، بحسب المسؤولين. ويأتي هذا بالرغم من أن وسائل إعلام عدّة، ومن بينها شبكة «سي أن أن»، تداولت معلومات عن أن المسؤولين الأميركيين كانوا على علم بتحرّكات «فاغنر» القادمة، إلّا أنهم حرصوا على الإبقاء على «سرّية» هذه المعلومات بعيداً حتى عن حلفائهم.

لوكاشينكو: لا أبطال في ما حصل

في هذا الوقت، تناقلت وسائل الإعلام «إمبراير ليجاسي 600» مسجّلة في روسيا، ومرتبطة ببريغوجين، إلى روسيا البيضاء قادمة من روسيا، أمس، تزامناً مع إعلان وزارة الدفاع الروسية أن «التحضيرات» جارية لنقل المعدّات العسكرية «الثقيلة» التابعة لمجموعة «فاغنر» إلى الجيش، علماً أن بريغوجين كان قد ظهر مرة أخرى، الإثنين، مدّعياً أنه أراد فقط «الاحتجاج»، لا الإطاحة بالحكومة الروسية. وفيما لا تزال الأنظار مركّزة على مسار التسوية التي توسّط فيها رئيس بيلاروس، الكسندر لوكاشينكو، اعتبر الأخير، في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء الرسمية «بيلتا»، خلال اجتماع له مع قوات الأمن، أنه كان من المؤلم رؤية الأحداث التي وقعت في جنوب روسيا أخيراً، «لا فقط بالنسبة إلي، بل هي مسّت العديد من مواطنينا. لأن الوطن هو واحد». وأكد لوكاشينكو أنه وضع، تحسّباً لأيّ ردّ ممكن على الأحداث الروسية، جميع القوات المسلحة لبلاده، بما فيها الشرطة والقوات الخاصة، «في حالة تأهب قصوى». أيضاً، حذّر لوكاشينكو من أنه على الرغم من نجاح وساطته في تهدئة الأجواء، إلا أن التوتر الذي كان قائماً منذ فترة بين الجيش الروسي ومجموعة «فاغنر» لم يُعالج كما يجب، متابعاً: «تجاهلنا المشكلة واعتبرنا أنها ستختفي من تلقاء ذاتها، لكن هذا لم يحصل. لذا، لا أبطال في هذه الحالة». وحول موقفه ممّا حصل، قال: «موقفي هو التالي: إذا انهارت روسيا، فستبقى تحت الأنقاض وسنموت جميعاً»، معتبراً أن الغرب كان سيستغلّ «فوراً» أيّ اضطرابات تشهدها روسيا. كما اتّهم مجدداً الغرب بالسعي إلى زعزعة استقرار المنطقة كلّها من خلال ممارسات «الناتو» التوسعية واستعراض القوة الذي يقوم به. كما أعلن رئيس بيلاروس، في وقت لاحق، أن بريغوجين وصل إلى روسيا البيضاء اليوم (أمس)، قائلاً، «إنني أوافق وزير الدفاع بشأن حاجة قواتنا إلى وحدة مثل فاغنر»، كاشفاً أنه عرض على زعيم المجموعة استضافة قواته في إحدى القواعد المهجورة في بيلاروسيا، مستدركاً بأن «فاغنر» لن تقوم بحماية الأسلحة النووية في بلاده. ولفت إلى أنه «تصلنا إشارات إلى أن الغرب حذر جدّاً من انتقال فاغنر إلى بلادنا».

من جهته، أشار رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، إلى أنه يعتقد أن تمرّد «فاغنر» لم يضعف بوتين، معتبراً أن ما حصل كان «حدثاً لا يحمل أهمية كبيرة». وردّاً على تصريحات العديد من القوى الغربية التي استغلّت أحداث التمرد الأخيرة لتهاجم ما اعتبرته «ضعف» بوتين والسلطات الروسية، قال أوربان إن «أي شخص يعتقد أن بوتين يمكن أن يفشل أو يتم استبداله، فهو بالتالي لا يفهم الشعب الروسي وأجهزة السلطة الروسية». بل على العكس من ذلك، أضاف الرئيس المجري في المقابلة التي أجرتها معه «بيلد» و«دي فيلت» و«بوليتيكو»، أمس، أن «انتهاء الانتفاضة في غضون 24 ساعة هو مؤشّر قوة»، مرجّحاً أن يبقى بوتين رئيساً في عام 2024، ومشيراً إلى أن تقييمه يستند إلى حقيقة أن بوتين يحظى بشعبية كبيرة، والأجهزة التي تشكّل أساس حكمه قوية، في إشارة إلى الجيش والمخابرات والشرطة.

في سياق متّصل، أعلن الكرملين أن بوتين أجرى مكالمة هاتفية مع ولي عهد السعودية، محمد بن سلمان، الذي «أعرب عن دعمه للإجراءات التي اتّخذتها القيادة الروسية لحماية النظام الدستوري، وحياة المواطنين وأمنهم»، وفق ما نقلته وكالة «تاس» الروسية للأنباء. وبحسب البيان الصادر عن الكرملين، فقد «تمّ خلال المحادثة التطرّق أيضاً إلى بعض نقاط تطوير التعاون الروسي - السعودي ذي المنفعة المتبادلة»، و«الاتفاق على الإبقاء على الاتصالات». كما هنّأ بوتين ابن سلمان والشعب السعودي بمناسبة عيد الأضحى.

(الأخبار)

> **يحاول الغرب تجنّب «إغضاب» روسيا من خلال التظاهر بالتزام «الحياد»**

أشاد بوتين بطيّاري الجيش الذين قتلهم متمرّدو «فاغنر» (أ ف ب)

سوف الانتقالات

«الهجرة الأوروبية» الإغراءات والضغوط ضدّ عشاق النهايات المثالية

بين المال والشّمعة والنهاية المثالية للمسيرة الكروية، يقف بعض النجوم وهم في حيرة من أمرهم حول الخيار الافضل بالنسبة إليهم في مرحلة من المراحل. منهم من يفضّل العنصر المادي، ومنهم من يريد أن يواصل كتابة قصته الخاصة. فاين القرار الصحيح؟ هل هو في قبول العروض المغرية ام التمسّك باللعب على اعلى مستوى حتى النهاية؟

شربل كريم

ما الذي يدفع لاعب كرة قدم ينشط في اهم بطولات العالم الى ترك المجد والشهرة والأضواء مقابل الذهاب الى دوري غير مشهور عالمياً واقلّ مستوى فنياً؟

سؤالٌ آخر يُطرح أيضاً: ما الذي يدفع أحد اللاعبين الى رفض الإغراءات المالية وهو في خريف العمر الكروي للبقاء في الملاعب الأوروبية حتى الاعتزال؟

الأجوبة كثيرة حول هذين السؤالين بحيث تتردّد الآراء وتختلف وجهات النظر، لكن القصص

اسبابٌ مادية ونفسية كثيرة تدفع النجوم الى ترك أوروبا باتجاه بطولاتٍ اقلّ مستوى

الأخيرة المرتبطة بانتقال النجوم الى بطولات خارج «القارة العجوز» تختصر كل الإجابات.

أوّل العابرين في الفترة القريبة الماضية من أوروبا كان كريستيانو رونالدو الذي وقّع للنصر السعودي. انتقالٌ ضجّ به العالم وسط صدمةٍ بالنسبة الى البعض حول سبب قبول النجم البرتغالي بهذه النقلة، وهو الذي كان أحد أبرز رموز اللعبة طوال عقدٍ من الزمن.

بالفعل، تشير المعطيات الى أن رونالدو لم يكن ليوافق على هذه الخطوة لو وجد ناديا في أوروبا. والدليل أن مسألة عبوره الى البطولة السعودية استغرقت فترة طويلة، كونه انتظر عروضاً أوروبية، لا بل قيل إن فريق عمله عرضه على أكثر من

تشير المعطيات إلى ان رونالدو لم يكن ليوافق على الانتقال إلى الدوري السعودي لو وجد ناديا في أوروبا (أرشيف)

نادٍ كبير من دون أن يجدوا التجاوب في أيّ من أندية البطولات الوطنية الخمس الكبرى. لذا تبدو نقلة الـ«سي آر 7» مبرّرة في سنّه، إذ بدلاً من ترك الساحة ذهب لتحقيق أكبر استفادة مادية، واللافت أنه حصل في القسم الأخير من مسيرته على أعلى راتبٍ تقاضاه في حياته.

الثراء أوّلاً

المال طبعاً كان وراء تفضيل النجم الفرنسي كريم بنزيما عدم التمديد مع ريال مدريد الإسباني الذي وصل الى أعلى درجات النجومية معه، فذهب الى نادي اتحاد جدة السعودي برقمٍ مالي كبير أيضاً.

«الحكومة» يعرف تماماً أن العدّ العكسي لفترة حكمه التهديفي وصل الى ما يقارب النهاية، وهو الذي فاز بكل شيء ممكن في أوروبا، خاتماً المشوار بحمله الكرة الذهبية، فكان من الأفضل بالنسبة إليه الذهاب للاستمتاع باخر أيامه الكروية والحصول على مبلغ لم يكن ليحصل عليه في أيّ نادٍ أوروبي آخر.

هو سار على خطى كل أولئك الذين عبروا من أوروبا الى الصين في فترة من الفترات من أجل كسب المال بعد الفورة التي شهدتها الأندية الصينية، وعلى رأسهم البرازيلي أوسكار الذي ترك تشلسي في عزّ عطائه، ليصبح اليوم بحسب ما يقال أحد أكثر اللاعبين الميسورين في العالم، وهو ما نسخه اليوم مثلاً البرتغالي روبن نيفيش (26 عاماً) بتركه «البريميرليغ» للانضمام الى الهلال السعودي.

الى الصين أيضاً توجّه المهاجم النيجيري أوديون إيغالو بعد تركه واتفورد الإنكليزي، ومنها عاد الى مواطنه مانشستر يونايتد معاراً، لكن الأضواء لم تعد تعنيه، فحزم حقائبه سريعاً منتقلاً الى الشباب السعودي ومنه الى الهلال، وسط سؤالٍ طُرح عليه عن رفضه الأندية الأوروبية التي كان بإمكانه حصد الألقاب معها، فأجاب بصراحة: «حياة لاعب كرة القدم قصيرة، إذ عند اعتزالي لا يمكنني أن أذهب إلى السوبرماركت وأقدّم الميداليات كدفعة مقابل الطعام. إنه المال طبعاً».

بعيداً من الضغوط

لكن المال ليس كل شيء في ما خصّ هجرة النجوم من أوروبا الى بطولات لا تقارن ببطولاتها، والدليل ما أقدم عليه أفضل لاعب في العالم الأرجنتيني ليونيل ميسي، الذي كان بإمكانه العودة الى برشلونة الإسباني أو الحصول على عقدٍ خرافي في السعودية، لكنه فضّل التوقيع لمصلحة إنتر ميامي الأميركي، حيث يمكنه طبعاً تحقيق الأرباح ولو بنسبة أقل، وأيضاً الاستمتاع بالحياة.

بالفعل، ما أراده ميسي يختلف عمّا أراده جميع من انتقلوا الى خارج أوروبا هذا الصيف، إذ إن هدفه الرئيس من الذهاب الى فريقٍ أميركي متواضع المستوى هو اللعب من دون ضغوط.

تلك الضغوط التي أرهقته في أوروبا امتداداً الى بلاده الأمّ، فهو كان دائماً مطالباً بجلب الألقاب الى برشلونة، وهو طبعاً عاش لسنواتٍ تحت ضغط مطالبات الأرجنتينيين بقيادتهم الى المجد المونديالي، على غرار ما فعل «الأسطورة» الراحل دييغو أرماندو مارادونا، وهو عاش طبعاً أكبر الضغوط في آخر موسمين بعد انتقاله الى باريس سان جيرمان، حيث تمّ تصويره بأنه المنقذ القادر على قيادة الفريق الفرنسي الى إحراز لقب دوري أبطال أوروبا، لكنه خرج في النهاية على وقع صافرات الاستهجان التي طاردته في القسم الثاني من الموسم لتضاعف الضغوط عليه، فكان قراره الأخير بترك الكرة الأوروبية ومتاعبها.

ورغم ذلك، هناك من يرفض السير على النهج نفسه، أمثال النجم الكرواتي لوكا مودريتش، ونظيره البلجيكي روميلو لوكاكو اللذين رفضا كما العديد من اللاعبين المعروفين التسليم بالأمر الواقع وترك أوروبا، فالأول يشعر بأنه لا يزال بإمكانه التألق على مستوى عالٍ، لذا لم يتقبّل فكرة عدم سماعه نشيد «التشامبيونز ليغ» بعد الآن. أما الثاني، فلا يزال في مطلع العقد الثالث من العمر، ويمكنه أن يجد فرصاً دائمة في ظل افتقار العالم الكروي الى الهدّافين أصحاب الرقم 9.

بكل الأحوال، هناك المال في أماكن كثيرة، وهناك الولاء للأندية على غرار ما تركه لنا من أمثلة الإنكليزي ستيفن جيرارد، والإيطالياني باولو مالديني وفرانشيسكو توتي. وهناك أيضاً أمر أهمّ بالنسبة الى رافضي فكرة الاعتزال بعيداً من أوروبا، وهي السيرة الذاتية الذهبية التي يريدونها مثالية.

كأس العالم

لبنان يخسر من أميركا ويصعّب مهمته

حسين سقور

تلقّى المنتخب اللبناني لكرة السلة تحت 19 عاماً خسارة ثقيلة من نظيره الأميركي بنتيجة (122 . 70) ضمن منافسات كأس العالم التي تستضيفها المجر. هي الخسارة الثالثة للبنان في دور المجموعات بعد الأولى أمام سلوفينيا (74 . 58) ثم مدغشقر (83 . 66)، ليتذيّل المجموعة الثانية. وكان أفضل مسجّل في صفوف المنتخب اللبناني علاء صباغ مع 13 نقطة، و9 نقاط لكل من جيو أبو سليمان وبيران منصور، مع 7 لكارل قزح و6 لكريم رطيل وجاد نصر، فيما كان نصيب عبد صباغ وجوزيف أبو سمرا 5 نقاط، مع 4 لكارل طاماتا و3 لكل من مصطفى عساف وأنطوني نبعا.

من جهة أميركا كان مارك أرمسترونغ أفضل مسجّل برصيد 17 نقطة، فيما اجتاز 6 لاعبين من المنتخب الأميركي حاجز الـ10 نقاط.

كان المنتخب الأميركي متفوّقاً طوال أوقات اللقاء نظراً إلى فارق المستوى الكبير بين المنتخبين، إلا أن اللاعبين اللبنانيين حاولوا دائماً العودة بالنتيجة وتقليص الفارق، مقدّمين مستوى مقبولاً.

ولو لعب لبنان بهذا المستوى أمام مدغشقر، لكان خطف الفوز وأنهى المجموعة ثالثاً.

وفي الدور الثاني الذي ينطلق اليوم يلعب لبنان مع إسبانيا (الساعة 13,00 بتوقيت بيروت) التي تصدّرت مجموعتها الأولى، على أن تلعب فرنسا مع مدغشقر وكندا مع سلوفينيا، بينما تلتقي الولايات المتحدة مع الصين.

ولن تكون مباراة اليوم سهلة على اللبنانيين، خاصة أن إسبانيا هي بطلة أوروبا الأخيرة لتحت 18 عاماً، وتملك لاعبين مميزين جداً. لذلك فإن «منتخب الأرز» سيحتاج إلى معجزة للفوز والتأهل إلى الدور ربع النهائي من البطولة العالمية.

ولو لعب لبنان بهذا المستوى أمام مدغشقر، لكان خطف الفوز وأنهى المجموعة ثالثاً.

(FIBA)

الكرة اللبنانية

منتخب لبنان يلتقي المالديف سعياً للعلامة الكاملة

عبد القادر سعد

يختتم منتخب لبنان لكرة القدم منافساته ضمن المجموعة الثانية للدور الأول لبطولة اتحاد جنوب آسيا المقامة في الهند، حيث يلعب مع منتخب المالديف اليوم الأربعاء عند الساعة 13,00 بتوقيت بيروت. يتصدر المنتخب اللبناني المجموعة بست نقاط من فوزين على بنغلادش وبوتان. المباراة مع الأخير والتي أقيمت الأحد كانت حاضرة في اليومين الماضيين. صحيح أن المنتخب اللبناني فاز على بوتان (4-1)، لكنّ المدير الفني الصربي الكسندر إيليتش لم يكن راضياً عمّا قدّمه اللبنانيون في الشوط الثاني. عدم الرضى ظهر من خلال الكلام القاسي الذي وجّهه إيليتش للاعبين بعد المباراة، معتبراً أن سيناريو الشوط الثاني لنهائي دورة كأس القارات أمام الهند تكرر في لقاء بوتان. وشدد إيليتش على أن عقلية الاستهتار بالخصم ولعب كل لاعب على هواه حين تصبح النتيجة كبيرة، أو كان الخصم ضعيفاً يجب أن يتخلّص منها اللاعبون. فبالنسبة إلى إيليتش، احترام الخصم والالتزام بالخطط على مدى دقائق المباراة واجب، بغضّ النظر عن النتيجة ومستوى الفريق الآخر، وهو ما كرّره في اليومين الماضيين.

لاعبو المنتخب وافقوا المدرب على ما قاله، وسعوا إلى مراضاته في اليوم الثاني للمباراة، حيث احتفلوا بعيد ميلاده ووعدوه بعدم تكرار ما حصل في الشوط الثاني من لقاء بوتان، بحسب ما علمت «الأخبار».

يوم أمس، الثلاثاء، خاض اللاعبون تمرينهم الأخير حيث كانت الأجواء جيدة جداً، مع تصميم من اللاعبين على تقديم أداء أفضل وتحقيق الفوز بعد التأهّل إلى نصف النهائي الذي سيقام يوم السبت، على أن يقام النهائي في الرابع من آب المقبل. ومن المتوقع أن يلعب لبنان مع الهند في نصف النهائي، في مباراة سيكون لها خصوصية للبنانيين بعد خسارتهم أمام أصحاب الأرض في نهائي دورة كأس القارات.

وتبدو صفوف المنتخب شبه مكتملة، باستثناء اللاعب محمد حايك المصاب، مع استمرار فيليكس ملكي بالتعافي واحتمال مشاركته في مباراة اليوم، لكن على الأغلب ليس كأساسي.

ولم يُحسم أمس أمر التشكيلة التي ستخوض المباراة، حيث كان المدرب إيليتش قد أشرك أكثر من لاعب للمرة الأولى كالحارس أنطوان الدويهي الذي كان أفضل لاعبي منتخب لبنان إلى جانب علي الحاج.

يصطم اللاعبون على عدم تكرار سيناريو الشوط الثاني من لقاء بوتان (موقع الاتحاد اللبناني)

مونديال السيدات

830 ألف بطاقة بيعت في أستراليا
إقبال كبير على المباريات

ستخوض أستراليا مباراتها الافتتاحية في كأس العالم للسيدات التي تستضيفها مع نيوزيلندا ابتداءً من الشهر المقبل، أمام ملعب ممتلئ بالكامل، وفق ما أفاد مسؤول في الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا). وقال النيوزيلندي ديف بيتش، الرئيس التنفيذي لكأس العالم للسيدات، إن تذاكر المباراة الافتتاحية لأستراليا ضد إيرلندا المقررة في 20 تموز المقبل في ستاديوم أستراليا في سيدني الذي يتسع لـ80 ألف متفرج قد نُفِدَتْ. وأضاف: «لا توجد أي تذكرة متاحة راهناً».

ويتوقع بيتش أن تنفد أيضاً تذاكر المباراة الافتتاحية للبطولة التي تخوضها نيوزيلندا ضد النروج في أوكلاند قبل ساعات من مباراة أستراليا، مضيفاً: «سيكون يوماً كبيراً لكرة القدم النسائية». وقبل أقل من 25 يوماً على انطلاق المونديال، قال رئيس البطولة إنه لم يتبقَّ سوى «بضعة آلاف» من التذاكر لمباراة نيوزيلندا الافتتاحية في إيدن بارك الذي يتسع لـ40 ألف مشجع. وأجاب بيتش رداً على سؤال عما إذا كانت ستنفد تذاكر المباراة الافتتاحية على الرغم من المخاوف بشأن انخفاض المبيعات في نيوزيلندا: «نعم، بالتأكيد».

من جهته قال الاتحاد الدولي للعبة «فيفا» إن نحو 1,1 مليون تذكرة بيعت للمباريات الـ64 في البطولة. من جهتها، أعربت مسؤولة كرة القدم النسائية في «فيفا»، ساراي بارمان عن قلقها بشأن انخفاض مبيعات التذاكر في نيوزيلندا حيث يكافح المنتخب لتقديم المستويات المطلوبة. ولم يحقق المنتخب أي فوز في مبارياته العشر الأخيرة وستكون الفرصة متاحة ليرفع معنوياته قبل البطولة بلقاء ودي أخير على أرضه ضد فيتنام في العاشر من تموز المقبل. ولكن بيتش قال إن 270 ألف تذكرة بيعت في نيوزيلندا و830 ألفاً في أستراليا. وأصرّ على أن هذه الأرقام المتباينة تعكس أيضاً الفارق بين عدد سكان أستراليا البالغ 26 مليوناً وعدد سكان نيوزيلندا البالغ خمسة ملايين نسمة.

استراحة

كلمات متقاطعة 4345

أفقيا

1- إعلامي لبناني – 2- خط دفاع الماني خلال الحرب العالمية الثانية – نوتة موسيقية – 3- تحسر وحزن – يستعملها الجزار – 4- قطار تحت الأرض – خوف شديد – 5- للمساحة – من الأسماك – تُقال على الهاتف – 6- خليج – بلدة لبنانية في قضاء زحلة – 7- أعيش – نهر إيطالي – سيدة – 8- يستعملها الخيّاط – شتموا – 9- جامعة أميركية – لبن خائر – إثنان بالأجنبية – 10- أخت صلاح الدين الأيوبي

عمودياً

1- فنان لبناني – 2- مدينة إنكليزية – عملية جمع الأرقام – 3- يُسامح – طيفيّ – 4- آلة موسيقية –خفاش – 5- زفاف – ورك – نعومة – 6- الإسم الأول للاعب كرة مضرب عالمي سابق – طائر وهمي – 7- تشييع المسافر – دولة عظمى – 8- سجيّة الإنسان – 9- حرف جر – دولة أفريقية – 10- مدينة كندية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عمر الخيام – 2- بنتمي – مليخ – 3- نسيم – هول – 4- زحل – ميسوري – 5- حرامي – منقل – 6- فهد – اس – 7- تَبّ – كوز – 8- الذوق – برّاك – 9- أكل – عكا – 10- الياس سركيس

عمودياً

1- عين زحلتا – 2- مُنسحر – بلال – 3- رتيلاء – ذكي – 4- أمم – كولا – 5- لي – ميفوق – 6- هي – هرّ – عسّ – 7- يم – سمّد – بكر – 8- الهوى – عُراك – 9- ميورقا – 10- خليل سركيس

sudoku 4345

3	4		7			8		5
2	6			5				
	8	7				2		
9	1							7
4		2				6	1	8
6								9
						9		
7	5			1	2			4
8	9		4	7		1		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4344

9	1	4	3	5	7	8	2	6
2	8	6	1	9	4	7	5	3
3	7	5	2	6	8	1	4	9
8	5	1	7	4	6	9	3	2
4	3	2	5	1	9	6	7	8
6	9	7	8	2	3	4	1	5
5	2	8	9	7	1	3	6	4
1	4	3	6	8	2	5	9	7
7	6	9	4	3	5	2	8	1

مشاهير 4345

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عازف موسيقى إنكليزي شهير من أكثر عازفي الغيتار أهمية وتأثيراً على الإطلاق

4+7+8+3+2 = جزيرة ايطالية ■ 5+2+9+10+11 = ورق مقوّى

■ 6+1 = للتعريف

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: محمد الخانجي

وفيات

شكر على تعزية

آل أحمد وعموم أهالي حاريص يتقدمون بفائق الشكر والإمتنان من جميع من تكرموا بمواساتهم بوفاة المرحومة

الحاجة نايفه حسن احمد

(ام حسن)

سواء بالحضور شخصياً او بإرسال ممثلين او عبر البرقيات أو بالإتصال الهاتفي ويخصون بالشكر كل من: دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري وعقيلته السيدة رندة بري وجميع المرجعيات الروحية والعلماء الأفاضل وأصحاب المعالي والسعادة والسيادة والمدراء العامون وكبار الضباط.

سائلين الله أن لا يصيبكم مكروه

موسم الأضحى

أفلام العيد: كوميديا وأكشن... وفانتازيا

خروج فيلمين دفعةً واحدةً من سباق أي موسم سينمائي في مصر، كان يعني في السنوات الأخيرة عدم الجهوزيّة أو الخوف من عدم تحقيق إيرادات. لكن الوضع اختلف تماماً في سباق موسم عيد الأضحى الذي بدأ رسمياً أمس الثلاثاء في المحروسة، مع عرضه الأفلام نفسها تزامناً مع شاشات الخليج ولبنان والعديد من الدول العربية. خرج فيلمان فعلاً من السباق، لكنّ الأمر ارتبط بسخونة المنافسة في الموسم الأول الذي يشهد هذا الكمّ من النجوم منذ أزمة كوفيد 19

لبنى سليمان

تتنافس أربعة أفلام على إيرادات شباك التذاكر المصري في موسم عيد الأضحى، في مقدمتها «بيت الروبي» (إخراج بيتر ميمي) للنجم كريم عبد العزيز الذي فَصَّل منتجوه طرحه باكراً في الصالات، إذ انطلق عرضه اليوم الأربعاء، فيما تدخل السباق ثلاثة أفلام أخرى هي «تاج» (إخراج سارة وفيق) لتامر حسني، و«البعبع» (إخراج حسين المنباوي) لأمير كرارة، و«مستر إكس» (إخراج أحمد عبد الوهاب) لأحمد فهمي. وكان السباق قد شهد خروج فيلمين في الأسابيع الأخيرة، أولهما «على الزيرو» (إخراج محمد جمال العدل) لمحمد رمضان بسبب معلن هو عدم انتهاء تصويره (انتهى فعلياً يوم الأحد) فيما تفيد الكواليس بأنّ رمضان

> الأكشن يُعيد أمير كرارة إلى السينما بعد غياب ثلاث سنوات

خشي التراجع عن المركز الأول الذي حققه في موسم عيد الفطر بفيلم «هارلي» الذي لم يصمد طويلاً في الشباك بعد انتهاء الإجازة. وستُطرح الأفلام المنتظرة تباعاً وليس تزامناً، فيما خرج أيضاً فيلم «أبو نسب» (إخراج رامي إمام) لمحمد إمام، الذي طرح شريطه الترويجي قبل نحو شهر، لكن سرعان ما خُفتت حدة الترويج له، ثم أعلن رسمياً عن تأجيل طرحه لموسم الصيف. ويأمل منتجو الأفلام في مصر أن يؤدي انتهاء الموسم الدراسي قبل عيد الأضحى إلى استعادة أجواء مواسم الصيف التي شهدت رواجاً كبيراً قبل عقدين من الزمن، إذ ستكمل الأفلام الأربعة الجديدة في الشباك لفترة أطول بسبب عطلة المدارس والجامعات، إلى جانب طرح أفلام أخرى كـ «مرعي البريمو» (إخراج سعيد حامد) لمحمد هنيدي، و«شماريخ» (إخراج عمرو سلامة) لآسر ياسين. ويعد الموسم الحالي هو الأقوى منذ إغلاقات كوفيد 19 التي أدت إلى تراجع كبير في سوق السينما المصرية ليس فقط بسبب إغلاق دور العرض خلال عام 2020 بل لأنّ تصوير الأفلام الجديدة توقف إلى حد كبير، وباتت منصات المشاهدة المنزلية هي البديل الأكثر إقبالاً عند الجمهور. وعندما عادت السينما إلى العمل من جديد، كانت الأفلام متوسطة الكلفة هي الأكثر تواجداً، فيما انشغل نجوم الصف الأول بمسلسلات رمضان.

البعبع

■ بيت الروبي

كوميديا اجتماعية (كتابة محمد الدباح وريم القماش ـ إخراج بيتر ميمي ـ بطولة كريم عبد العزيز وكريم محمود عبد العزيز ونور وتارا عماد) تدور حول زوجين لديهما ظروف خاصة، قررا على إثرها الإقامة بشكل كامل في مدينة دهب في جنوب سيناء لسنوات عدة، قبل أن يستنجد الشقيق الأصغر بالأكبر ويطالبه بالنزول معه إلى القاهرة لحل أزمة طارئة. وتظهر الإعلامية منى الشاذلي كضيفة شرف عبر برنامجها الشهير «معكم».

«بيت الروبي» في الصالات اللبنانية

■ تاج

فانتازيا كوميدية (تأليف وبطولة تامر حسني ـ إخراج سارة وفيق بمشاركة دينا الشربيني وعمرو عبد الجليل وهالة فاخر) تتابع خلالها البطل «تاج» الذي يمتلك فجأة قوى خارقة، لكن على طريقة تامر حسني الذي يستخدم هذه القوى في مواقف كوميدية في معظم الأحداث قبل أن يمارس بعض البطولات في نهاية الشريط الذي لا يخلو من الأغنيات بطبيعة الحال ومن بينها أغنية «هرمون السعادة» التي تم استخدامها في الترويج للفيلم.

■ البعبع

كوميديا تدور في أجواء من الأكشن تعيد أمير كرارة إلى السينما بعد غياب ثلاث سنوات منذ فيلم «كازابلانكا» بمشاركة ياسمين صبري ومحمد عبد الرحمن/ توتا ومحمد أنور. في هذا العمل الذي كتبه إيهاب بليبل، وأخرجه حسين المنباوي الذي قدم معه مسلسله الأخير «سوق الكانتو»، يجسد كرارة شخصية المجرم التائب «سلطان» الذي يواجه مواقف عدة للهروب من ماضيه. وفي طريقه يلتقي بياسمين صبري ويورطها في مشكلاته قبل أن تقع في حبه.

البعبع في الصالات اللبنانية

■ مستر X

كوميديا اجتماعية يؤدي بطولتها «مستر إكس» الذي يقود ما يشبه الثورة ضد الزواج ويعمل على «تطليق» الأزواج التعساء من زوجاتهم قبل أن تغيّر قصة حبّ حياته وتقلبها رأساً على عقب. الفيلم (كتابة أحمد عبد الوهاب وأمجد الشرقاوي، إخراج أحمد عبد الوهاب) من بطولة أحمد فهمي وهنا الزاهد في لقاء فني جديد بين الزوجين الشهيرين، ومعهما محمد أنور، وأوس وبيومي فؤاد وأكرم حسني.

«مستر» بدأ من 20 تموز في الصالات اللبنانية

تاج

مستر أكس

بيت الروبي

الشاشات اللبنانية «تجود بالموجود»

زكية الديراني

في عزّ فورة القنوات اللبنانية، كان المشاهد ينتظر البرامج الخاصة بالأعياد وتحديداً عيد الأضحى. كانت تلك البرمجة تقوم على استضافة نجوم من مختلف المجالات، والعودة في الحوار معهم إلى ذكريات العيد، إلى جانب عرض باقة من الأعمال الاجتماعية المخصّصة للعائلة والأطفال. لكن في الأعوام الأخيرة، غضّت القنوات ـ المتعثّرة بالأزمة المالية والمعيشية والاقتصادية ـ الطرف عن البرامج الترفيهية في غالبية المناسبات وتحديداً في عيد الأضحى، مكتفية ببثّ أعمال تدور في فلك السياسة والتطورات الداخلية.

لا شيء يوحي هذا العام بأجواء العيد في وسائل الإعلام. حتى عند سؤال القائمين على البرمجة عن المشاريع التلفزيونية الخاصة بالمناسبة، كان الجواب ببيت المتنبي الشهير «عيد بأيّ حال عدت يا عيد» في إشارة إلى الأزمة الخانقة التي تكبّل إدارة القنوات. في جولة سريعة على القنوات اللبنانية، يتضح أنها تحضر في تلك المناسبة بشكل خجول بعدما دخلت أخيراً في برمجة الصيف التي تقوم على إعادة بثّ البرامج من الأرشيف، على أن تعود إلى حركتها المعتادة في الخريف المقبل بباقة متواضعة من المشاريع الجديدة. من هذا المنطلق، اكتفت المحطات ببثّ مجموعة من البرامج الفنية الخفيفة، في محاولة لتعبئة الهواء فقط. صوّرت تلك المشاريع التلفزيونية على عجل وبميزانية متواضعة، من دون أيّ مفاجآت تذكر. في هذا السياق، تعرض قناة «الجديد» حلقة خاصة تبثّها مساء غدٍ الخميس (21:30) في ثاني أيام عيد الأضحى، وتقدّمها رابعة الزيات التي ستستقبل الفنان زياد برجي. في استديو أشبه بنادٍ ليلي مليء بالحركة والألوان، تستقبل المقدمة ضيفها ضمن حوار يجول في عالم الفنّ وكواليسه. يتحدّث الملحن والمغني اللبناني عن خلافه الأخير مع إليسا، وصولة إلى أروقة المحاكم بسبب قضايا رفعت في القضاء من كلا الطرفين. كذلك، يقدم برجي مجموعة من أغانيه القديمة والجديدة. ويستغلّ صاحب أغنية «شو حلو» إطلالته للحديث عن علاقته بالفنان السوري جورج وسوف، مخصّصاً له تحية على طريقته. ويبدو من البرومو الترويجي الذي بدأت «الجديد» بثّه، أنّ الحلقة لن تخرج عن إطار الحوارات التقليدية، وسط غناء الضيف على المسرح إلى جانب جمهوره.

> يوجّه «المسرح The Stage» تحية إلى الراحل محمد جمال

على الضفة نفسها، لا تعرض قناة lbci برمجة خاصة بالعيد، بل تكتفي بعرض حلقة من برنامج «المسرح The Stage» الذي تقدمه كارلا حداد مساء بعد غدٍ الجمعة. يوجّه العمل الفني والحواري تحية للفنان الراحل محمد جمال (1934ـــ 2023) الذي توفي قبل أسابيع قليلة. يقوم البرنامج على جولة على أهم أعماله الفنية، مستذكراً أبرز المحطات في مسيرته الفنية، إلى جانب علاقته بزوجته الراحلة طروب (1937). وتحلّ على الحلقة مجموعة ضيوف من بينهم: عبد الوهاب تفاحة (شقيق محمد جمال)، الممثلة آمال عفيش، والمغنية نانسي نصرالله وغيرهم.

بهذه الحلقة، يختتم «المسرح The Stage» موسمه الحالي، على أن يعود في الخريف المقبل بمحطات جديدة تعرّج على أهم الفنانين في العالم العربي. وكان المشروع التلفزيوني ملفتاً باستعادة نجوم بارزين غابوا عن الحياة، لكنّ مشاريعهم لا تزال عالقة في ذاكرة المشاهدين.

من جانبها، تغيب قناة otv عن المنافسة بشكل نهائي، إذ لم تخصّص أي برمجة خاصة بأجواء عيد الأضحى. إذ تحوّلت المحطة اللبنانية إلى إخبارية في ظلّ التغيرات الإدارية التي طرأت عليها قبل ثلاثة أعوام وأفضت إلى تجميد البرامج الفنية بشكل شبه نهائي: أما قناة «المنار»، فتجمّد جميع برامجها السياسية طوال هذا الأسبوع، احتفالاً بعيد الأضحى، وتعرض مكانها مجموعة أفلام وحلقات زجل من أجواء العيد. وتبثّ المحطة اللبنانية مساء بعد غد الجمعة (21:30) الفيلم الإيراني «القناص» الذي يروي قصة بطل مقاتل على الجبهات.

باختصار، لم يعد مستغرباً غياب برمجة الأعياد عن القنوات المحلية، مكتفية بإعادة بثّ برامج ومسلسلات «بائتة» تُعيد بثها مراراً وتكراراً.

بحث الفنان زياد برجي ضيفاً على المقدمة رابعة الزيات

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 28 حزيران 2023 العدد 4950

غياب

عبدالله الحمصي... ورحل أسعد الطيّب

عبدالله الحمصي (اسعد) ومحمود مبسوط (فهمان)

وسام كنعان

في عام 2010، أصيب الممثل اللبناني عبدالله الحمصي (1937ــ 2023) بنكسة صحية استدعت إجراء أربع عمليات جراحية له كانت كلفتها عالية ولم يكن يملك ليرة واحدة من المبالغ المطلوبة. حينها قال في حديث صحافي له مع «الأخبار»: «لم أعان من ظلم في حياتي مثلما عانيت من ظلم الدولة. منذ سنين ونحن ننادي بضمان الفنانين الذين لن يشكل عددهم المحدود أي عبء على الدولة، وها هم يموتون الواحد تلو الآخر على أبواب المستشفيات. ألا نستحق بطاقة صحية بعد هذا العمر الطويل من العطاء الفني وإدخال البسمة إلى قلوب الناس؟». بهذه الهيئة أفاض «أسعد» عما يجول في خاطره وعبّر عن وجعه، من دون تخليه عن فطريته، أو حتى اسمه الشهير الذي عُرف به طيلة مشواره الفني، نسبة إلى أدواره في مسرحيات فرقة «كوميديا لبنان» مع أبو سليم الطبل (صلاح تيزاني) منذ نهاية الخمسينيات. أمس، أسدل الرجل الستار على رحلته الحياتية، ومضى إلى غير رجعة. مات أسعد الطيب الدافئ الذي يميل إلى الخير ومناصرة المظلوم من دون أن يتمكّن من فعل شيء لبلاده التي شهد على ترنّحها وكان يراها كلّ يوم تتدحرج بتسارع مهول نحو الهاوية. طبعاً لم يتحقق له ولغيره من أبناء جيله ولو ملمح بسيط من طموحاته بالرعاية الحكومية للفنان!

بدايات الراحل تستحق أن تكون نموذجاً يُحتذى به ليعرف الجميع أن المستحيل لم يُصنع لهذه البلاد. في عائلة تتكوّن من 10 أولاد في حي الزاهرية في مدينة طرابلس، ترعرع الراحل وعلى خشبة مسرح «مدرسة الزاهرية الرسمية للصبيان»، جسّد دوره التمثيلي الأول عندما كان يبلغ الخامسة من العمر. ثم صار بمثابة لازمة أساسية في كلّ العروض المدرسية لتتفتّح بعدها شقاوته، ويجرّب تعليم الأولاد تقليد شخصيات معروفة، ويجبرهم على التجمّع لتقديم عروض مسرحية على أسطح البيوت، إلى أن انتبه إليه شقيقه وشعر بموهبته الصريحة، فاصطحبه إلى فرقة «النفير» في كشافة «الجراح» التي كانت بقيادة صلاح تيزاني. وفي عام 1957، أنشأ الفنانان فرقة «كوميديا لبنان» لتكون بمثابة منبر حرّ يقدمان عليه مع بقية زملائهما عرضاً سنوياً شعبياً يحكي بلغة «مسرح الساعة العاشرة» تقريباً هموم البلاد وحال العباد، بأسلوب حكائي بسيط، وتشكيل مسرحي سهل، وصوغ فني شعبي، وأداء مترف بالفطرية، ومسيّج بالعفوية المطلقة. وتلك كانت نقاطاً مشعّة في هذه التجربة، سرّعت وصولهم إلى قلوب الناس ليشكّلوا عبر الزمن جزءاً من ذاكرتهم المتّقدة التي تبلسم ولو قسطاً صغيراً من أوجاع الحروب والنكسات المتلاحقة!

أثناء تقديم مسرحية «المسافر»، كان بين الجمهور عوني المصري وعبد الكريم عمر اللذان كانا من الرعيل الذي نشر الفن اللبناني في البلاد العربية. دلفا إلى الكواليس بعد انتهاء العرض، وقدّما نصيحة واحدة للفرقة: «اذهبوا إلى تلفزيون لبنان». المحطة التي افتتحت أبوابها للمواهب الشابة آنذاك، استقبلت أعضاء الفرقة بمحبة، وتركت لهم الفرصة لتقديم ما يريدون، وحازت إعجاب اللجنة المسؤولة عن الموضوع. ومن هناك صار لبنان يعرفُ على نطاق واسع «أسعد» و«أبو سليم» وبقية المجموعة التي قدّمت عروضاً متتالية قبل أن تتمكّن من نيل فرصة تقديم عروض تلفزيونية بالشخصيات المحبّبة نفسها تحت مسمى فرقة «أبو سليم الطبل»، الاسم الرسمي الذي رافق أعمال الفرقة. ومع كل تلك النجاحات والحظوة التي حقّقها، كان صعباً على عبدالله حمصي إقناع عائلته ومحيطه بمهنته، وربما كان لذلك مساحة إضافية في صقل شخصيته، إذ ترك المدرسة باكراً والتحق بالشغل في محل والده الذي يبيع القشدة، ولم ينتبه لما فاته من وعي ونضج فني، وتراكم ثقافي، تصنعه القراءة والعلم، إلا عندما أزفت الفرصة الأهم في حياته واستدعي إلى المدرسة الرحبانية عام 1967 في فيلم «سفر برلك»، قبل أن يخوض فيها تجربة ثانية في فيلم «بنت الحارس» عام 1971 بدور الحارس صالح إلى جانب فيروز ونصري شمس الدين! حقّقت له التجربتان دعماً نفسياً كبيراً وثقة عالية، لكنه قرر أن يعوّض ما فاته من علم وراح يقرأ ما يتاح له من أمّهات الكتب وخصوصاً علم النفس، ليتمكن من فهم الشخصيات التي يؤديها نفسياً قبل أي شيء، ويحاول صناعة تاريخ لها ولو لم يكن موجوداً على الورق! أما البطولة المطلقة الأولى فكانت في عام 1973 عندما رُشح لمشاركة سيلفانا بدرخان بطولة مسلسل «دويك يا دويك» (كتابة أنطوان غندور وإخراج باسم نصر لـ«تلفزيون لبنان»).

الأرشيف يعجّ بالمنجز وفيه أكثر من 1700 حلقة تلفزيونية، وللمسرح ما يزيد على ستين عرضاً، و5000 حلقة إذاعية كلّها أحرقتها نيران الحرب التي أصابت الرجل بعطب كبير، لم يشف منه إلى أن غادر هذا العالم، خصوصاً عندما صار يفقد رفاق دربه واحداً تلو آخر، ولم تستطع «فرقة الفنون الشعبية» التي أسّسها في طرابلس في تخليصه من هذه الأحمال الثقيلة رغم أنها كانت فرقة ناشطة تقدم أمسية فنية أسبوعية وجرّبت الشغل على المسرح التربوي!

■ يصلّى على جثمانه اليوم الأربعاء عقب صلاة الظهر في «المسجد المنصوري الكبير» ويوارى الثرى في «مدافن باب الرمل». تقبل التعازي قبل الدفن في منزل الراحل الكائن في أبي سمراء (بناية الحمصي ـ نزلة القلعة ـ طرابلس). كما تُقبل التعازي يومي الثاني والثالث في قاعة المؤتمرات في طرابلس (شارع المئتين) من الساعة الخامسة عصراً حتى السابعة مساء.

على بالي

أسعد أبو خليك

الانتخابات الأخيرة لرئاسة الحزب الجنبلاطيّ لم تكن كما غيرها. كانت الحماسة شديدة والأعصاب كانت مشدودة والجمهور الحزبي (واللبناني بصورة عامة) ترقّب النتائج كما يترقّب الناس نتائج آخر مباريات لكأس العالم. ومن المعروف أنّ رئيس الحزب السابق، وليد جنبلاط، (بعد أن ألهمته الحرب الأميركية في العراق) أصبح شديد التعلّق بالديمقراطية وبالانتقال السلس في الحكم من حزبٍ إلى آخر ومن شخصٍ إلى آخر، تماماً على نمط الديمقراطيات في دول الخليج. وجنبلاط يسخر، وعن حق، من الحكم في سوريا ومن غياب الديمقراطية في ذلك البلد. كما أنّه اعترض بشدّة على أنّ بشار الأسد خلف أباه في الحكم، خلافاً لطبيعة الأنظمة الجمهورية. وإيماناً منه بضرورة انتقال السلطة من شخص إلى آخر بناءً على الكفاءة المحض، وإصراراً على ترسيخ أصول الديمقراطية في الحياة الحزبية اللبنانية، وتماشياً مع مبادئ الثورة الأخيرة في لبنان، فإنّ جنبلاط ترك مسألة خلافته في رئاسة الحزب إلى جمهور الحزب ليقرّر. لم يتدخّل على الإطلاق. لم يومئ للجمهور بميل ما. على العكس، ابتعد عن المشهد وترك عند الجمهور أبلغ رسالة بضرورة ترك المنافسة تجري من دون تدخلات أو اعتبارات سلالة حاكمة. وبعد معركة انتخابيّة شرسة وعقد مناظرات برز فيها تيمور بأبرز ما يكون من فن الخطابة والبلاغة في التعبير، قرّر جمهور الحزب (من دون أي تأثير من الأب) أن يعقد لواء الرئاسة لتيمور جنبلاط فقط بناءً على الكفاءة والمهارة وإتقان فن السياسة. وسيعود وليد جنبلاط إلى الصفوف الخلفيّة ويبتعد عن السياسة المحلية والإقليمية والعالمية كي يترك المجال لتيمور كي يجلّي، وسيجلّي. هذا لا يعني أنّ وليد جنبلاط سيتوقف عن إرسال البرقيات للتهنئة لملك تايلاند في هذا العيد أو إلى رئيس حكومة بلجيكا في تلك المناسبة أو مرثيّة لوفاة كل أمير وكل شيخ ثري في منطقة الخليج. لكن التجربة في اختيار الرئيس أثبتت أن الفوز بنسبة 99,99 في المئة لم يعد حكراً على أنظمة البعث. فهنيئاً للبنان على تلقّفه لتلك التجربة المتطوّرة. انبعثنا من جديد.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com